وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد خيضر -بسكرة -
كلية الآداب واللّغات
قسم: الآداب واللّغة العربية

ظاهرة الإعراب التقديري في النحو العربي

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في الآداب واللّغة العربية
تخصص: علوم اللّسان العربي

إعداد الطالبة:
سليمة مقراني

إشراف الأستاذ(ة):
زينب مزاري

السنة الجامعية:
1435هـ/1436هـ
2014م /2015م

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿رَبِّ أَوۡزِعۡنِيٓ أَنۡ أَشۡكُرَ نِعۡمَتَكَ ٱلَّتِيٓ أَنۡعَمۡتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَٰلِدَيَّ وَأَنۡ أَعۡمَلَ صَٰلِحٗا تَرۡضَىٰهُ وَأَدۡخِلۡنِي بِرَحۡمَتِكَ فِي عِبَادِكَ ٱلصَّٰلِحِينَ ١٩﴾

[النمل :19]

شكر وعرفان

لا يسعنا إلا أن نتلفظ بآيات الحمد والشكر و البوء بالنعمة لله عزّ و جلّ،بتوفيقه لنا في إتمام هذا العمل

كما نحمل أرقى و أسمى معاني وعبارات الشكر والإمتنان للأستاذة الفاضلة:

"مزاري زينب "،وعلى متابعتها في إنجاز هذا العمل المتواضع،فكانت نعم المرشدة و الموجهة،

أثابها الله و جعله في ميزان حسناتها،و جعلها شمعة تضيء أجيال المستقبل.

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى كل أساتذة قسم الأدب العربي بجامعة محمد خيضر بسكرة.

إلى كل هؤلاء تحية اعتراف وتقدير

أقدرنا الله على الوفاء لهم جميعا.و تولى الله عنا وجزاهم بالحسنى.

مقدمة

تعتبر اللّغة العربية صورة معبرة حق التعبير عن تفكير الأمة العربية، فباللغة يحصل التفاهم والتواصل بين الحضارات والشعوب، وعلى أساسها تبني الأمة سيادتها وتؤسس لكيانها، وتفرض وجودها أمام أعيانها. ولأجل هذا السبب استطاعت اللغة العربية أن تتميز عن باقي اللغات الأخرى بمجموعة من الخصائص والسمات، التي جعلتها تحافظ على أصالتها وجذورها. وهذا راجع إلى فضل القرآن الكريم عليها. ومن بين هذه الخصائص التي اتسمت بها العربية خاصية الإعراب، التي تعتبر وسيلة لفهم أوضاع الكلم في مختلف التراكيب.

فالإعراب يساعد المتكلم على ضبط كلامه، لئلا يقع في اللّحن والخطأ، هكذا يتعرف السامع على مقصدية المتكلم، ويتضح له من خلال جملة العلاقات المتواجدة بين الكلمات في التراكيب، المعنى المراد من الكلام. ولكن مع ذلك يظل بعض الغموض يحيط بظاهرة الإعراب من جهة، ألا وهي كيفية التعامل مع بعض الحالات التي لا يكون فيها الإعراب ظاهرا، وإنما يكون مقدرا، الشيء الذي يزيد صعوبة على متعلم النحو، فيقف حائرا أمام مسألة الإعراب التقديري، والذي لا بد من إيجاد طريقة أو مسلك يسلكه، للكشف عن الغموض الذي يعتري فكره في تفسير ظاهرة الإعراب التقديري.

وقد وضعت جملة من التساؤلات، والتي تمحورت لدينا فيما يلي: ما هو الإعراب التقديري؟ ولماذا لجأ النحاة إلى مثل هذا الإعراب؟ وما هي الحالات التي تقدّر فيها الحركات الإعرابية؟ وهل هناك أسباب وراء هذا التقدير الإعرابي؟ وغيرها من التساؤلات التي سنحاول الإجابة عنها فيما سيأتي من بحثنا، ولأجل ذلك، ونظرا لأهمية التي يكتسبها الإعراب التقديري في النحو العربي، فقد وقع اختيارنا عليها،

محاولين الكشف عن الأسباب التي جعلت من النحاة يلجؤون لمثل هذا النوع من الإعراب.

ولقد أملت علينا طبيعة البحث تقسيمه إلى مقدمة، وتمهيد، وفصلين، وخاتمة، فالتمهيد سنتناول فيه مفهوم الإعراب في المعاجم اللغوية والاصطلاحية عند العرب القدماء والمحدثين، وأنواع الإعراب، وعلاماته، بالإضافة إلى الغرض من الإعراب.

أمّا الفصل الأول الموسوم بالإعراب التقديري في الاسم، فسنتطرق فيه إلى الإعراب التقديري في الاسم المقصور، وفي الاسم المنقوص، ثم إلى الإعراب التقديري في الاسم المضاف لياء المتكلم، وإلى الإعراب التقديري في الأسماء الستة.

وأمّا الفصل الثاني فقد عنون بالتقدير الإعرابي في الفعل، وسنتطرق من خلال هذا العنوان إلى التقدير الإعرابي في الفعل المضارع المعتل الآخر (بالألف، بالواو، بالياء)، والى التقدير الإعرابي على الحرف الأخير إذا تحرك الالتقاء الساكنين، ثم إلى التقدير الإعرابي في الأفعال الخمسة المؤكدة. لنصل بعد ذلك إلى خاتمة تضم أهم نتائج الدراسة المتوصل إليها.

أمّا فيما يتعلق بالمنهج المتبع في البحث، فإننا سنعتمد أثناء هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، الذي يتماشى وموضوع البحث.

وقد اعتمدنا في هذا البحث على عدة مصادر ومراجع أساسية أهمها: كتاب هداية السالك إلى ألفية ابن مالك لصبيح التميمي، وكتاب شرح ملحة الإعراب، للحريري، بالإضافة إلى كتاب النحو التعليمي والتطبيق في القرآن الكريم لـ محمود سليمان ياقوت، وكتاب النحو الوافي لعباس حسن، وغيرها من الكتب التي حاولنا التوفيق بينها والتي ساهمت في إثراء هذا البحث.

وأما الصعوبات والعوائق التي واجهتنا خلال انجازنا لهذا البحث، فتتمثل في تشعب المادة.

وفي الختام نرجو أن نكون قد ألممنا ولو بقليل بالجوانب المتعلقة بالموضوع وأن يكون بحثنا هذا قد أسهم في توضيح بعض النقاط الغامضة حول ظاهرة الإعراب التقديري في النحو العربي.

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد في إتمام هذا البحث، وشكر خاص إلى الأستاذة " مزاري زينب " التي أحالتني إلى هذا الموضوع.

ونسأل الله أن يوفقنا في مبتغانا، وأن يرزقنا السداد في الرأي والثبات عليه.

تمهيد

مفهوم الإعراب:

أ- **لغة:** قال الخليل بن أحمد الفراهيدي: "أَعْرَبَ الرَّجُلُ: أفْصَح القَوم والكَلام، وهو عُرْبَانِيُّ اللِّسان؛ أي فصيح". [1]

و المعنى المستفاد من قول الخليل أن الإعراب إنما هو للإبانة و الإفصاح .

وقال ابن جني:" الإعراب هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ، ألاَ تَرَى أنَّك إذَا سمعت: أَكْرَمَ سَعِيدٌ أبَاهُ، وشَكَرَ سَعِيدًا أبُوهُ، علمتَ برفع أحدهما ونصب الآخر، الفاعل من المَفْعول ولو كَان الكَلام شَرجاً* واحِدًا لاستبهم أحدهما مَنْ صَاحِبُهْ".[2]

ما يمكننا قوله هنا أنه لو لم يكن الإعراب لما تمكن السامع من التعرف على المعنى المراد من الكلام.

وقد اتفق عبد القاهر الجرجاني مع ابن جني من حيث هو المُبِين والمُفصِحُ عن المَعَاني، في قوله:" والإعرابُ هو الإبانَة والوضُو ح، أعربَ الرَّجُلُ عنْ غَرَضِهِ أَفْصَحَ عَنْهُ".[3]

وقال الأزهري: "الإعْرَابُ والتَّعْرِيبُ معناهما، وهو الإبَانة، يقالُ: أَعْرَبَ عنه لسانُه وعَرَّبَ ؛أي أبَان وأفْصَحَ. وأَعْرَبَ عن الرجل: بَيَّنَ عنْهُ".[4]

---

[1] الخليل بن أحمد الفراهيدي: كتاب العين مرتبا على حروف المعجم، تح: عبد الحميد هنداوي، مادة(عرب)، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت ، 2003 م، 3/123-124.

* الشرج: هو الضرب والنوع.

[2] ابن جني: الخصائص، تح: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، ط2، بيروت، 2003م، 1/89.

[3] عبد القاهر الجرجاني: أسرار البلاغة، تح: محمد رشيد رضا، دار المعرفة، بيروت، ص55.

[4] ابن منظور: لسان العرب، مادة (أعرب)، دار صادر، ط1، بيروت، 1997م، 4/290-290.

"وعَرَّبَ مَنْطِقَهُ أي هذَّبَهُ من اللَّحْن، والإعْرَاب الذي هو النَّحو، إنَّما هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ. وأَعْرَبَ كلامه إذا لم يَلْحَنْ في الإعْراب. ويقال: عَرَّبْتُ لَهُ الكَلاَم تعرِيبًا.

وأَعْرَبْتُ له إعْرابًا إذا بيَّنْتَه له حتى لا يكون فيه حَضْرَمَة".[1]

وإنّما سُمِيَّ الإعراب إعرابا لتبْيينِه وإيضاحه.

اصطلاحا:

هو: "تغيير أواخر الكَلِمِ لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظا وتقديرا" [2].

والإعراب هو " أثر ظاهرٌ أو مقدرٌ يجلبه العامل في آخر الكلمة من الجملة"[3].

يتفق كلا التعريفين على أن الإعراب هو مسألة خلفتها نظرية العامل،و بالتالي يكون الإعراب على ضربين،ظاهرٌ و مُقدّر.

وهو "إحدى الوسائل الشكلية التي تعبر بها بعض اللغات عن معانيها النحوية، وهو من ظواهر العربية، بل من أبرز هذه الظواهر وأثراها، ولم يظهر الإعراب فجأة، فجذوره عميقة في التاريخ وهو معروف في اللغات منذ القدم دليلا على مواقع الأسماء في الكلام"[4].

---

[1] ابن منظور: لسان العرب ، 291/4.

[2] السنهوري: شرح الأجرومية في علم العربية، تح: محمد خليل عبد العزيز شرف، دار السلام، ط 2، القاهرة، 2008 م، 151/1.

[3] محمد إبراهيم: فقه اللغة (مفهومه– موضوعاته– قضاياه)، دار ابن خزيمة، ط1، الرياض، 2008 م، ص 406.

[4] عبد الرزاق فياض علي: الإعراب التقديري في الأسماء، مجلة جامعة تكريت للعلوم، جامعة تكريت، كلية التربية، قسم اللغة العربية ،العدد 3، 2012م، 19/ 177.

والإعراب هو "تحليل لغوي للجملة، وتحديد نوع ووظيفة كل كلمة في الجملة، أو جميع الكلمات والمركبات فيها، كبيان ما فيها من فعل وفاعل ومبتدأ وخبر، وبيان العلامة الدّالة على وظيفة الكلمة في الجملة العربية"[1].

يعد الإعراب وسيلة مُحدِدَة لوظيفة الكلمة في الجملة،فيتضح المسند من المسند إليه والحال من الصفة .

وبذلك يكون الإعراب إذن: " هو نسبة الكلمات في الجملة إلى وظائفها، ويكشف بذلك جانبا من المعنى، فحين تتحول الكلمات بالتحليل الإعرابي إلى أبواب تتضح العلاقات التي بينها، لأن هذه العلاقات مقررة في قواعد النحو، ويبدو أن أمر الإعراب كان في النحو العربي أهم من كل شيء، لأنه في العربية مظهر من مظاهر الصعوبة وجانب وَعِرٌ على المتعلمين، لا يتيسر لهم بلوغ الغاية فيه أو إتقانه، وقد ورثت العربية ظاهرة الإعراب من اللغة السامية الأم، وقد كانت اللغات السامية القديمة كلها مُعربة"[2].

إنَّ الكلمات في الجملة تتفاعل فيما بينها فتنشأ عن تجاورها علاقات تبين موقع كل كلمة، والإعراب يفصح عن وظيفة كل كلمة، بالعلامة الظاهرة أو المقدّرة.

أنواع الإعراب:

"نظر النحاة إلى هذه المسألة بعدما أصبحت محل جدل، حيث خرج من النَسْج على مِنوال اللغة بانتحاء سمت كلام الأولين، وأصبح فذلكات نحوية تمارس بالنظر إلى تعالق الكلمات وما يلحق بها من ضمائم، وقسموها إلى أنواع ثلاثة":[3].

أ)- الإعراب اللفظي:

---

(1) سالم نادر عطية أبو زيد: الزمخشري وجهوده في النحو، دار جرير، ط1، عمان، 2010 م، ص 223.

(2) عبد الرزاق فياض علي: الإعراب التقديري في الأسماء ، 19 /178.

(3) صالح بلعيد: أصول النحو، دار هومة، ط2، الجزائر، 2008 م، ص 83- 85.

"وهو الذي تكون فيه العلامة ظاهرة على الحرف الأخير من الكلمة، مثل: سأَلَ محمدٌ أُستاذه، ويكون في المعربات الصحيحة الآخر والأسماء الستة مضافة إلى غير ياء المتكلم والمثنى والملحق به، وجمع المذكر السالم والملحق به، وما جمع بألف وتاء مزيدتين"[1].

ب)- الإعراب التقديري: "وهو الذي لا تكون علامته ظاهرة على الحرف الأخير من الكلمة، ومن أسبابه التعذر: جاء الفتى يحمل البشرى، وفي هذا المجال تقدّر الحركات الثلاث على ألف الاسم المقصور للتعذر، وعلى آخر المضاف إلى ياء المتكلم لاشتغال المحل بالحركة المناسبة للياء وهي الكسرة، وتقدّر الضمة والكسرة على ياء الاسم المنقوص للثقل وتظهر عليها الفتحة، وتقدّر الفتحة على آخر المضاف إلى ياء المتكلم المنقلبة ألفا في النداء والندبة (يا حبيباً)"[2].

و"تقدّر الضمة والفتحة في الفعل المضارع المعتل اللام على الألف للتعذر، وتحذف في الجزم، وتقدّر الضمة على الواو والياء للثقل، وتظهر عليهما الفتحة، وتحذفان في الجزم"[3].

ج)- الإعراب المحلي:

و"هو مالا تكون العلامة التي يقتضيها العامل ظاهرة ولا مقدّرة، وتكون فيه الكلمة مبنية في محل رفع أو نصب أو جرّ نحو: انتصر هذا القاضي (هذا : اسم إشارة مبني على السكون في محل نصب مفعول به). مررتُ بالذي حضَر (الذي:اسم موصول مبني على السّكون في محل جرّ بحرف الجرّ) ، حيث يكون التغير الذي يحدثه العامل في الكلمة المعربة أو المبنية اعتبارًا لا ظاهرًا ولا مقدرًا نحو: أنتَ أبِي يكون في: الأسماء

---

(1) صالح بلعيد:أصول النحو، ص 83- 85.

(2) المرجع نفسه، ص 83.

(3) المرجع نفسه ،ص85.

المبنية وأسماء الإشارة والاسم الموصول والضمير نحو: هذا رائع، الذي زارني أحبه، هما يمتحنان بعض الأفعال المبنية كالماضي الواقع فعل شرط أو جوابه، أو المضارع المبني في حالتي النصب والجزم، نحو: لمْ يَنْجَحْن" [1].

لقد خص النحويون الإعراب في ثلاثة أنواع أمّا ما عدا ذلك فتعد حالات للإعراب كالرفع والنصب،والجرّ.

علامات الإعراب:

هناك نوعان من علامات الإعراب: [2].

الأول: علاماتٌ أصلية: وهي الضمة للرفع، والفتحة للنصبِ، والكسرة للجرّ، والسكونُ للجزم.

الثاني: علاماتٌ فرعية: وهي منحصرة في سبعة أبواب: خمسة في الأسماء، واثنين في الأفعال.

و"للرفعِ أربعُ علاماتٍ: الضمة والواو والألف وثبوت النون.
والنصب له خمس علاماتٍ: الفتحة والألف والياء والكسرة وحذف النون.
والخفض له ثلاث علاماتٍ: الكسرة والياء والفتحة.
أمّا الجزم فله علامتان: السكون والحذف" [3].

معاني الإعراب:

---

[1] صالح بلعيد:أصول النحو، ص85.

[2] كاملة الكودري: الوسيط في النحو، تح :محمد بن خالد الفاضل، دار ابن جزم، ط2، بيروت، 2011 م، 42.

[3] السنهوري: شرح الأجرومية في علم العربية، 163/1.

ويتفقُ كثيرٌ من النحويين من بينهم ابن يعيش في أنّ "الرفع علم الفاعلية، وأمابقية المرفوعات فملحقة به، والنصب علم المفعولية، وبقية المنصوبات كالمفعول المطلق والمفعول فيه، والحال والتمييز ملحقة بالمفعول، والجرّ علم الإضافة" [1].

و"ذهب سيبويه وابن السرّاج إلى أن المبتدأ أو الخبر هما الأول والأصل في استحقاق الرفع، وغيرهما من المرفوعات محمول عليهما" [2].

ومما ذكره فاضل صالح السامرائي في تعليل إعراب الاسم ما يلي:

1) – إنّ الرّفع دليل الإسناد أو العمدة، وليس في العربية اسم مرفوع، إلاّ وهو طرف في الإسناد؛ أي عمدة.

2)– إنّ حق العمدة، أن يرتفع ولكن قد يدخل على المسند، أو المسند إليه ما يعدل حركته الأصلية، إلى النصب، أو إلى الجرّ كالنصب بالأحرف المشبهة بالفعل والجرّ بالحروف الزائدة.

3)– النصب علامة الفضلة.

4)– قد يدخل على قسم من الفضلات ما يعدل حركتها إلى الجرّ كقولهم: ما رأيتُ من أحدٍ ورُبَّ رجلٍ أكرمتُ.

5)– الجرّ دليل الإضافة، وأحيانا يكون علامة لإسناد غير مباشر، أو مفعولية غير مباشرة. [3]

يتفق أغلب النحاة على أن معاني الإعراب لا تخرج عن هذه؛ فالرفع دليل على الإسناد،و النصب علامة الفضلة،و الجرّ دليل على الإضافة.

---

[1] ابن يعيش: شرح المفصل، إدارة الطباعة المنيرية، مصر، 1/ 71– 72– 73.

[2] المصدر نفسه، 73/1.

[3] ينظر، فاضل صالح السامرائي: الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري، دار عمار، ط 2، عمان، 2009 م، ص 340، وفاضل صالح السامرائي: معاني النحو، دار الفكر، ط1، عمان، 2000م، 1/ 27– 28.

الغرض من الإعراب:

"للإعراب أغراض وفوائد منها ما لا يمكن الاستغناء عنه ومنها ما فيه نفع كثير للغة وأهلها حرمت منه اللغات المبنية، وأهم هذه الأغراض هي: [1].

1)- الإبانة عن المعاني: ذلك لأن الأصل في الإعراب، أن يكون للإبانة عن المعاني كما ذكرنا، فإنه إذا كانت الجملة غفلاً من الإعراب، احتملت معاني عدّة فإنْ أُعربت تَعيَّنَ معناها، يَدُلُك على ذلك أنَّك لو قلت: (ما أحسن زيدًا) لكنت متعجبًا،ولو قلت:(ما أحسنَ زيدٌ) لكنت نافيا: ولو قلت : (ما أحسنُ زيدٍ) لكُنتَ مستفهمًا عن أي شيء منه حسن، فلو لم تُعرب في هذه المواضع لا لتبس التعجب بالنفي، والنفي بالاستفهام، واشتبهت هذه المعاني بعضها ببعض، وإزالة الالتباس واجب.

إن المعنى المستصاغ هنا هو أن الإعراب إنّما جيء به للتفرقة بين المعاني،فلا يلتبس النفي بالتعجب، و لا النفي بالإستفهام.

2)- السعة في التعبير:

وذلك أن يكون للمتكلم سعة في التقديم والتأخير، إذْ إنّ الكلمة تحمل معها مركزها في الجملة بعلامتها الإعرابية، فالجملة الآتية مثلا: أعطى محمدٌ خالدًا كتاباً.

ومحمدٌ أعطى خالدًا كتابًا.

وخالدًا أعطى محمدٌ كتابًا.

وكتابًا أعطى محمدٌ خالدًا.

وكتابًا خالدًا أعطى محمد.

وأعطى خالدًا كتابًا محمد.

---

[1] فاضل صالح السامرائي:معاني النحو،1/ 32.

وأعطى خالدًا محمدٌ كتاباً" [1].

"إلى غير ذلك من الصور الأخرى دون أن يحصل لبسٌ بين المُعطِي والآخذ، فالمُعطِي في كل هذه الجمل هو محمدٌ والآخذ خالد، وهو معلوم من حركة الاثنين فالرفع يشير إلى الفاعل، والنصب إلى المفعول، في حين إنك لا تستطيع مثل هذا في اللغات المبنية بل أنت مقيّد بصورة واحدة ضيّقة لا تتعداها" [2].

"فالإعراب كما نرى يُعطي المُتكلم حريةً وسعةً بعكس البناء" [3].

والعربية لغة حساسة جدًّا، ويجب التعامل معها وفق نظامها الذي لا يفسدُ ولا يُخِلُ بالمعنى.

3)- الدّقة في المعنى:

"للإعراب فائدة أخرى جليلة، وهي أنه يمنح اللغة غناء ودقة في التعبير عن المعاني، ويُمكِنُ المتكلم من التعبير بدقة عن المعاني التي يريدها مما لا نجد نظيره في اللغات المبنية.لنعد إلى الجملة التي ذكرناها آنفًا، وهي (أعطى محمدٌ خالدًا كتابًا) نجد أن لكلِّ صورة ذكرناها معنى جديداً لا نجده في الجملة الأخرى، مع أن المعنى العام واحد". [4]

وتوضيح هذا الأمر بصورة مختصرة أنك تقول: [5].

1)- أعطى محمدٌ خالداً كتاباً- هذه الجملة الفعلية تُقال، والمُخاطَبُ خاليَّ الذِهن عن الموضوع، فهو إخبار بما لا يعلم عنه المُخاطَبُ شيئا.

---

[1] فاضل صالح السامرائي: معاني النحو،32/1.

[2] المصدر نفسه ،36/1.

[3] المصدر نفسه،37/1.

[4] المصدر نفسه ،37/1.

[5] المصدر نفسه،37/1.

2)- محمدٌ أعطى خالداً كتابًا- المُخاطَبُ يعلم أن شخصا ما أعطى خالدًا كتابًا، ولكنه لا يعلم المُعطي أو يظن أنه غير محمد، فهو يعتقدُ أنه سعيد مثلا فتقدم المسند إليه لإزالة الوهم من ذهنه[1].

ومن هنا نعلمُ أنه إذا تغيير المبنى تغير المعنى، ولا يوجد تساوٍ أبداً بين التراكيب المختلفة للجملة الواحدة، ولذلك حتّى وإن لم يتغير الإعراب فإن المعنى زاد عليه شيء بتغير مواضع الكلمات.

[1] فاضل صالح السامرائي:معاني النحو ،37/1.

الفصل الأول

الإعراب التقديري في الاسم

المبحـــث الأول:الإعراب التقديري في الاسم المقصور.

المبحـــث الثانـــي: الإعراب التقديري في الاسم المنقوص

المبحث الثالث:الإعراب التقديري في الاسم المضاف إلى ياء المتكلم.

المبحث الرابع:الإعراب التقديري في الأسماء الستة.

الفصل الأول: الإعراب التقديري في الاسم

المبحث الأول: الإعراب التقديري في الاسم المقصور

الاسم المقصور: "هو كُلّ اسمٍ معرب خُتِمَ بألف مقصورة لازمة، فتُقدَّرُ عليه جميع الحركات للتعذر، فيقال: جاءَ مصطفى، رأيتُ مصطفى، وكُنتُ مع مصطفى، فعلامة رفع (مصطفى) في المثال الأول ضمة مقدَّرة للتعذر، وعلامة نصبه في المثال الثاني فتحة مقدَّرة للتعذر، وعلامة جرِّه في المثال الثالث كسرة مقدَّرة للتعذر" [1]. وذلك راجع إلى أن هذه الألف التي ينتهي بها الاسم المقصور لا تقبل ظُهور هذه الحركات الإعرابية عليها، فيتعذر ظهور الضمة والفتحة والكسرة على الألف،فالألف تعد عند بعض النحاة حركة طويلة والفتحة والضمة أو الكسرة حركات قصيرة،نحو:المستشفى،المرعى،والمقهى،وبالتالي يتعذر ظهور الحركات الإعرابية.

و"المقصود بالألف المقصورة غير ممدودة، سواءٌ كانت موجودة في اللفظ كعصا بلام التعريف، أو محذوفة لاجتماع الساكنين كعصًا بالتنوين، وإنَّما تَعذَر الإعراب في الاسم المقصور لفظًا لوجود الألف في آخره، وهو لا يحتمل شيئا من الحركات"[2].

"أمَّا المُرادُ بتقدير حركات الإعراب ؛ الرفع والنصب والجرّ على الاسم المقصور للتعذُر؛ هو استحالة نُطق الحركة على الألف، لأنّها حركة طويلة دائمًا، ولا تكون حركة على حركة"[3].

"ومُوجب هذا التقدير أن ذاتَ الألف لا تقبل الحركة لذاتها"[4].

---

[1] عبد الهادي الفضلي: مختصر في النحو، دار الشروق، ط7، جدة، 1980م، ص 28.

[2] قامت بإعداده جماعة من العلماء: هداية النحو، مكتبة البشرى، ط1، باكستان، 2008م، ص 21.

[3] صبيح التميمي: هداية السالك إلى ألفية إبن مالك، دار الهدية، ط2، قسنطينة، 1990م، 152/1.

[4] الفيشي: حاشية الفيشي على شرح (قطر الندى وبل الصدى)، تح :محمد ذنون يونس فتحي الراشدي، عالم الكتب الحديث، ط1، إربد، 2012م، ص 84.

كيف نُميِّزُ بين ما يكون أصلُه واواً وما يكون أصلُه ياءً ؟

"يظهر أصل ألف المقصور في تَثنيَّتِه، حيث تَظهرُ الواو إذا كان الاسم من بنات الواو، وتظهر الياء في التثنية إذا كان من بنات الياء، مثال ذلك: (عصا ← عصوان)، (رحى ← رحيان)". [1].

"فإذا لم تَستَطِع أنْ تَعرفَ أَمِن بناتِ الواو وهو أم من بناتِ الياء لِكي تُعيدَهُ إلى أصله في التثنية فانظُر إلى الإمالة فإن حَسُنَت فيه وكانت غالبةً عليه فأَلحِقْهُ بِبَناتِ الياء، وإنْ لم تَحسُن فيه الإمالة وكان الغالب عليه التفخيم فألحقه ببنات الواو مثلا:" [2].

– لو سُمِيَّ إنسان بلفظ (متى) لقُلنا في التثنية: (مَتَيَانِ) لأنَّ متى تغلُبُ عليه الإمالة.

– أما لو سُمِيَّ بلفظ (عَلَى) لقُلنا في التثنية: (علوان) وكذلك: (لدى لدوان) لغلبية التفخيم.

الملاحظ هنا أن الاسم المقصور يظهر أصله عند تثنيته أو عند إمالته.

وسُمِيَّ بالمقصور لأسبابٍ: [3]

أحدهما: "أنه حبسٌ عن الحركة، إذْ المقصور في اللغة هو المحبوس، ومنه قوله تعالى: ﴿حُورٌ مَّقۡصُورَٰتٞ فِي ٱلۡخِيَامِ ﴿٧٢﴾ ﴾ [الرحمن: 72]".

وثانيا: أنه مقصور لأنه غيرُ مَمدود؛ أي نقيضُه.

---

[1] إبراهيم قلاتي: قصة الإعراب، دار الهدى، عين مليلة، 2012م، ص 473.

[2] المرجع نفسه،ص473.

[3] الحريري: شرح ملحة الإعراب، تح :بركات يوسف هبود، المكتبة العصرية، بيروت، 2005م، ص 107.

وثالثا: "أنه قُصر (منع) عن ظهور الحركات والأول أولى، لأن الثاني يشترك فيه غيرُه وهو المضاف إلى ياء المتكلم"[1].

نستنتج مما سبق ذكره أن الاسم المقصور في عرف النحاة قد سمي بهذا الاسم لأسباب، إما لأنه ممتنع عن الحركة،وإمّا لكونه نقيض الممدود.

وفي هذا المقام يقول ابن مالك في ألفيته[2]:

وَسَمِّ مُعتلاًّ مِنَ الأَسْمَاءِ ما كالُصْطَفَى وَالمرْتَقِي مَكَارِمَا

فَالأَوَّلُ الإِعْرَابُ فِيه قُدِّرَا جَميعُهُ وَهْوَ الذِي قَدْ قُصِرَا

والثَّاني مَنْقُوصٌ ونَصْبُهُ ظَهَرْ وَرَفْعُهُ يُنْوَى كذا أيضًا يُجَرْ

"فما كان من الأسماء مثل: المُصطفى والمُرتَقِي يُسَمى مُعتلاً، فالمصطفى هو الاسم المقصور الذي تُقدَّر عليه حركات الإعراب الثلاث: الضمة والفتحة والكسرة" [3].

وقد ورد في "الكتاب" أنَّ سيبويه يُسمِي المقصورَ منقوصًا [4]، يقول سيبويه : "فالمنقوص كل حرفٍ من بنات الياء والواو وقعت ياؤه أو واوه بعد حرفٍ مفتوح، وإنَّما نُقصانه أن تُبدل الألف مكان الياء والواو، ولا يدخُلها نصبٌ ولا رفعٌ ولا جرٌّ"[5].

و ما يلاحظ من هذا القول أنّ "سيبويه" يسمي الاسم المقصور منقوصا،وذلك لأن الألف في هذا الاسم تقلب و تستبدل مكان الواو أو الياء،وتصبح الألف بعد ذلك غير

---

(1) صبيح التميمي: هداية السالك إلى ألفية ابن مالك، 157/1.

(2) ابن مالك: متن ألفية ابن مالك في النحو والصرف، دار ابن جزم، ط1، بيروت، 2002م، ص 17.

(3) ينظر: محمود سليمان ياقوت: النحو التعليمي والتطبيق في القرآن الكريم، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2002م، ص 62.

(4) ينظر: سيبويه: الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، ط1، بيروت، 536/3.

(5) المصدر نفسه، 536/3.

قابلة للحركة الإعرابية(الضمة والفتحة والكسرة)،و بالتالي يقدّر الإعراب هنا،نحو :مستوى،محتوى،مقهى،مستشفى،مبتغى.

"وأشياءٌ يُعلم أنّها منقوصةٌ لأنَّ نظائِرها من غيرِ المُعتل، إنّما تقعُ أواخرُهُنَّ بعد حرف مفتوح، وذلك نحو: مُعْطًى ومُشْتَرًى وأشْبَاهُ ذلك"[1].

و من أمثلة الاسم المقصور قوله تعالى: ﴿ وَلَا تُؤۡمِنُوٓاْ إِلَّا لِمَن تَبِعَ دِينَكُمۡ قُلۡ إِنَّ ٱلۡهُدَىٰ هُدَى ٱللَّهِ أَن يُؤۡتَىٰٓ أَحَدٞ مِّثۡلَ مَآ أُوتِيتُمۡ أَوۡ يُحَآجُّوكُمۡ عِندَ رَبِّكُمۡۗ قُلۡ إِنَّ ٱلۡفَضۡلَ بِيَدِ ٱللَّهِ يُؤۡتِيهِ مَن يَشَآءُۗ وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ عَلِيمٞ ٧٣ ﴾ [آل عمران:73]،

و قوله تعالى: ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدٗى مِّن رَّبِّهِمۡۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ ٥ ﴾[البقرة:5]،فالهدَى الأولى:اسم إن منصوب و علامة نصبه الفتحة المقدرة منع من ظهورها التعذر،و هُدَى:خبر إن مرفوع و علامة رفعه الضمة المقدرة منع من ظهورها التعذر،و هدى في الآية الثانية :اسم مجرور ب "على"و علامة جره الكسرة المقدرة منع من ظهورها التعذر.

و قوله تعالى: ﴿ قَالُواْ سَمِعۡنَا فَتٗى يَذۡكُرُهُمۡ يُقَالُ لَهُۥٓ إِبۡرَٰهِيمُ ٦٠ ﴾[الأنبياء:60]،و قوله تعالى:﴿حَٰفِظُواْ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلۡوُسۡطَىٰ وَقُومُواْ لِلَّهِ قَٰنِتِينَ ٢٣٨ ﴾[البقرة:238]،فإعراب فتىً هو :مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة المقدرة منع من ظهورها التعذر،أما إعراب لفظة الوسطى فهو:صفة مجرورة و علامة جرها الكسرة المقدرة منع من ظهورها التعذر.

[1] سيبويه: الكتاب ،536/3.

ويظهَرُ مما تقدم في تثنيةِ الاسم المقصور، "أن ذهب الكوفيون إلى أنّ الاسم المقصور إذا كثُرَت حرُوفه، سَقطَتْ ألفه في التثنية، فقالوا في تثنية خَوْزَلَى، وقَهْقَرَى": خَوْزَلاَنِ، وقَهْقَرَانِ، في حين ذهب البصريون إلى أنه لا يجوز حذف شيء من ذلك في المقصور"[1].

"أمّا الكوفيون فاحتجوا بأنْ قالوا: إنّما قلنا إنه يجوز حذف شيء من المقصور، لأنه لما كثرت حروف وطال اللفظ به. والتثنية تُوجب زيادة ألف ونون أو ياء ونون عليه ازداد كثرة وطولا، فاجتمع فيه ثقلان: ثِقلٌ أصليٌّ، وثِقلٌ طارئ، فجاز أن يُحذف منه لكثرة حُروفه، كما يحذفون لكثرة الاستعمال"[2].

في تثنية الاسم المقصور خلاف بين فريق يجوز حذف ألفه،و هم الكوفيون،و ذلك راجع إلى الثقل الذي يعتري هذا الاسم عند تثنيته، الشيء الذي يدعو إلى حذف هذه الألف،بينما يرى البصريون عكس ذلك؛أي أنه لا يجوز حذف شيء من الاسم المقصور.

مدُّ المقصور:

"ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز مدُّ المقصور في ضرورة الشعر، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش من البصريين، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز"[3].

"وأجمعُوا على أنّه يجوزُ قصرُ الممدُودِ في ضرورة الشعرِ، إلاَّ أنَّ الفراء من الكوفيين اشترط في مدِّ المقصورِ وقصرِ الممدودِ شروطًا لم يشترطها غيرُه، فذهب إلى أنّه لا يجوزُ أن يُمَدَّ من المقصورِ ما لا يجيءُ في بابِه ممْدودٌ، نحو (فَعْلَى) تأنيث (فعلان)نحو (سكرى) و(عَطْشَى) فهذا لا يجوز أن يُمَدَّ، لأنَّ مُذَكَرَهُ: سَكْرَان وعَطْشَان، و (فَعْلى)

---

(1) ينظر: ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، تح : جودة مبروك محمد مبروك، مكتبة الخانجي، ط1، القاهرة، 2002م، ص 612.

(2) المصدر نفسه ،ص 612.

(3) المصدر نفسه،ص 605.

تأنيث (فَعْلان) لا تَجِيءُ إلا مقصورة، وكذلك حُكمُ كلُّ ما يقتَضِي القياس أن يكون مقصورًا" [1].

"وأمّا الكوفيون فاحتجُوا بأنْ قالوا: الدليل على جواز مدِّ المقصور أنَّهُ قد جاء ذلك عن العرب في أشعارهم"[2]، قول الشاعر:[3]

قَدْ عَلِمَتْ أُمُّ أَبِـي السِّعْلاَءِ وَعَلِمَتْ ذَاكَ مَعَ الجِرَاءِ

أَنْ نِعْمَ مَأكُولاً عَلَى الخَوَاءِ يَالَكَ مِنْ تَمْرٍ وَ مِنْ شِيشَاءِ

"والسَعْلاَء، والخَوَاء كُلُّهُ مقصورٌ في الأصلِ، ومدَّه لضرورةِ الشعر، فَدَّلَ على جوازِه"[4].

"وأمّا البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنّما قُلنا إنّه لا يجوز مَدُّ المقصور، لأنَّ المقصور هو الأصل والذي يدُّل على أنَّ المقصور هو الأصل أنَّ الألف تكون فيه أصلية وزائدة والألف لا تكون في الممدود إلاَّ زائدة، والذي يَدُّلُ على ذلك أيضا أنّه لو لم يُعلَم الاسم هل هو مقصورٌ أو ممدودٌ لوَجَب أنْ يلْحق بالمقصور دون الممدود، فدَّلَ على أنّه الأصل، وإذا ثَبُتَ أنّ المقصورَ هو الأصلُ، فلو جوزنا مدّ المقصور، لأدَى ذلك إلى أن نرُدّه إلى غير أصل، وذلك لا يجوز، ويخرج على هذا قصرُ الممدود، فإنّه جازَ، لأنّه ردٌّ إلى أصلٍ، بخلافِ مدِّ المقصورِ، لأنّه ردٌّ إلى غيرِ أصل، وليس من ضرورة أن يجوز الرَّدُ إلى أصل أنّه يجوز الرّد إلى غير أصل، وهذا لا إشكال فيه"[5].

---

(1) ابن الأنباري:الإنصاف في مسائل الخلاف، ص 606.

(2) المصدر نفسه، ص 606.

(3) ابن منظور: لسان العرب، مادة (لها)،532/5.

(4) ابن الأنباري:الإنصاف في مسائل الخلاف، ص 606.

(5) المصدر نفسه، ص 607 – 608.

"وأمّا الجوابُ عن كلمات الكوفيين"[1]: "أما قول الشاعر"[2]:

قَدْ عَلِمَتْ أُمُّ أبِي السِّعْلاَءِ.

"الأبيات إلى آخرِها، فلا حُجةَ فيها، لأنّها لا تُعرَفُ، ولا يُعرَفُ قائلها، فلا يَجوزُ الاحْتجَاجُ بها، ولو كانت صحيحة لتَأَوَلْنَاهَا على غيرِ الوجهِ الذي صارُوا إليهِ"[3].

و ما يمكننا استخلاصه من جملة هذا الخلاف الحاصل بين البصريين و الكوفيين حول جواز مد المقصور وعدم جوازه،أن الكوفيين استدلوا على جوازه من وروده في أشعار العرب ،في حين أن البصريين لم يجوزو مدّ المقصور لأن الألف التي فيه أصلية و زائدة،كما أنّ هذه الأبيات مجهولة القائل.

"وفي بابِ مدِّ المقصورِ وردت رواية في شَأنِ قَصْرِ الشِرَاء ومدِّهِ، وقد كانت في حضرةِ الرشيدِ:(يُحْكَى أنّ الرشيدَ سَأل اليَزيدي و الكِسائِي عن قصْرِ "الشِراءِ" ومدِّه، فقال الكِسائِي: مقصورٌ لا غير، وقال اليزيدي: يُقصَرُ ويُمَد فقال له الكِسائِي: مِنْ أينَ لك ؟).

فقال اليزيدي: من المثلِ السائِرِ (لا يغتر بالحرّة عام هدائها ولا بالأمة عام شرائها).
فقال الكِسائِي: ما ضَننتُ أنَّ أحداً يَجهلُ مِثْلَ هَذَا.
فقال اليزيدي: ما ضننت أن أحداً يفتري بين يدي أمير المؤمنين"[4].

"فَفِي هذه الرواية نُلاحِظُ أنَّ اليزيدي قال أنَّ: الشِرَاءَ يُقْصَرُ و يُمَدُّ، أمَّا الكِسائِي قال:

---

(1) ابن الأنباري:الإنصاف في مسائل الخلاف، ص 608.

(2) ابن منظور: لسان العرب، 532/5.

(3) المصدر نفسه،532/5.

(4) علي مدلل: المناظرة النحوية بين البصريين والكوفيين (من نشأة النحو إلى نهاية القرن الثالث الهجري)، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في النحو العربي، إشراف : بلقاسم ليبارير، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، معهد الحضارة الإسلامية، قسنطينة، 1998- 1999م، ص 102.

إنَّ الشِرَاءَ مقصوٌر"[1].

تثنية المقصور:

"والمقصور الثلاثي تُردُّ ألفُهُ عند تثنيتهِ إلى أصلها من واوٍ أو ياء، فيقال في تثنية سَنَا وعَصَا وشَذَا: سَنَوانِ وعصَوَانِ وشذَوَانِ، ويُقَالُ في تثنية هُدى وغِنى وفَتى: هُدَيانِ وغَنِيانِ وفَتَيانِ"[2].

"وأمّا المقصور الذي ألفُهُ رابعة فأكثر فتُقلبُ ألفُهُ ياءًا أيا كانت ،أو كان أصلها فيُقال في تثنيةِ مُصطفَى ومُنتدَى ونُعمَى: مُصطفيانِ ومُنتديانِ ونُعميانِ"[3].

"فإنْ اجتَمَعت بسببِ هذا القلب ثلاثُ ياءاتٍ أُولاهَا ياءُ التصغير حُذِفَت أُولَى الياءيْن اللّتين ياء التصغير لتوالي الأمثال، فيُقال في تثنية ثُريَّا: ثُرَيَّان"[4].

إن الاسم المقصور عند تثنيته سواء أكان ثلاثيا أم رباعيا فإن ألفه ترد إلى أصلها،فنقول:ملهى، ملهيان ،وهدى،هديان.

جَمْعُ المقصور:

"حُكمُ ألف المقصور عند جَمعِه جمعَ مؤنث سالم هو حُكمُها عند تثنيتِهِ: فالمقصور الثلاثي تُرَدُّ ألِفُه إلى أصلها مِنْ واوٍ أو ياء، فيقالُ في جمع رشا و رنا و ندى و هدى أعلاما لمؤنث: رَشَواتٌ و رَنوَاتٌ و نَدياتٌ و هُدياتٌ"[5].

---

(1) علي مدلل:المناظرة النحوية بين البصريين و الكوفيين(من نشأة النحو إلي نهاية القرن الثالث الهجري)، ص 102.

(2) محمد أسعد النادري: نحو اللغة العربية، المكتبة العصرية، ط2، بيروت، 1997م، ص 36.

(3) المرجع السابق،ص102.

(4) محمدأسعد النادري:نحو اللغة العربية، ص 36.

(5)المرجع نفسه، ص 51.

"والمقصور الذي ألفه رابعة فأكثر تُقلبُ ألفه ياء، فيقال في جمعِ سُعدى وحُبلى: سُعْدَياتٌ وحُبْلياتٌ"[1].

"وأمّا إذا جُمِعَ المقصور جَمْعَ مذكر سالم، وجب حذفُ آخره في جميع الحالات، مع ترك الفتحة قبل الواو، وقبل الياءِ لتكون دليلا على الألف المحذوفة، نحو أعْلَى، ورِضا، تقول في الجمع المذكر السالم: الأعْلَون، و الرضون، أما عند النصب والجرّ فتقول: الأعلين والرضين، يقول تعالى: ﴿ وَأَنتُمُ ٱلۡأَعۡلَوۡنَ إِن كُنتُم مُّؤۡمِنِينَ ١٣٩﴾ [آل عمران: 139]، ويقول: ﴿ وَإِنَّهُمۡ عِندَنَا لَمِنَ ٱلۡمُصۡطَفَيۡنَ ٱلۡأَخۡيَارِ ٤٧ ﴾ [ص: 47]" [2].

وما يُمكننا قوله هو أنّ الاسم المقصور عند تثنيته أو عند جمعه، فإنّ إعرابه يكون مختلفا ،بحيث لا يكون إعرابه مقدّراً كما كان في حالة الإفراد، وإنّما يَتَغَيَّر، ويُصبح مُعربًا بالحروفِ نيابةً عن الحركات المقدّرة، والتي كان يُعرب بها عِندَ إفرادِه.

والأسماء المقصورة تنقسم إلى قسمين: [3].

"**أحدهما:** ما يدخلُه التنوين؛ كقولك: رحًى، وحيًا، وقفًا، وندًى.

والثاني: ما لا يدخله التنوين؛ إمّا لكونِه مُعرَّفًا، بالألفِ واللام، مثل الحيا، والندى والحصى، والعصا. وإمّا لكونِه لا ينصرف مثل: موسى، وعيسى، وسلمى، وسعدى، ودنيا وأخرى، وكلا القسمين لا يختلف حُكم آخرِه في الرَفعِ، والنصبِ، والجرِّ، كما قال تعالى

---

[1] محمد أسعد النادري:نحو اللغة العربية، ص 51.

[2] جلال أحمد علي فضل المولى: الإعراب بالنيابة دراسة وصفية تطبيقية في خمسة الأجزاء الأولى من القرآن الكريم، رسالة مقدمة إلى جامعة الخرطوم لنيل درجة المجستير للآداب في اللغة العربية، إشراف: لبابة عبد الله محمد الطيب، جامعة دنقلا، كلية التربية ، قسم اللغة العربية،2010 – 2011 م، ص 61.

[3] الحريري: شرح ملحة الإعراب، ص 107.

في المُنَونِ منهما: ﴿يَوْمَ لَا يُغْنِي مَوْلًى عَن مَّوْلًى شَيْـًٔا ﴿٤١﴾ ﴾ [الدخان: 41] فالأول مرفوع والثاني مجرور، ولفظهما واحدٌ".

"وكما سبق وأن عرفنا بأن الألف اللازمة التي ينتهي بها الاسم المقصور هي التي تُقدَّر عليها الحركات الثلاث على الألف، وعلَّلَ النحويون سبب ذلك في: إنَّ الألف لم يَقبَل الحركة، لأنَّه حرفٌ هوائي يجري مع النفس ولا يعتمد على مواضع من الفمِ، والحركة تَحبِسُ الحرف عند مخرجها وتمنَعُهُ من الجري، فلو حُرِّكت لا نقلبت إلى أصلها أو همزة فيلتبس المقصور بالمهموز"[1].

و هنا تقدر الحركات الإعرابية الثلاث لأنّ ذات الألف لا تقبل الحركة لذاته.

آراء النحاة في تقدير الحركة على الاسم المقصور:

"تباينت آراء النحاة في تقدِيرِ الحركة على الاسم المقصور، ومن المعلوم أنَّ المقصور لا يَخلُو من أنْ يكون منونًا أو غير منونٍ، فإن لم يكن منونًا فإما للألف واللام نحو (العصا) أو، للإضافة، نحو: (عصا زيدٍ)، أو لكونه لا ينصرف، نحو (حُبلى) و(بُشرى)، فإنّه يُقدَّر عليه الإعراب مطلقًا مع ثُبوتِ الألف، نحو (أعجبَتنِي العصا) و(رأيتُ العصا) و (مررتُ بالعصا)، خلافًا لمن منع التقدير وحُجَتُه من وجهين":[2]

أحدهما: أنَّ الجازم يَحذفُ لام الفعل في نحو: (يخشى) فلو أن فيه حركة مقدَّرة لحذف شيئين.

والثاني: أنَّ الألف لا يقبل الحركة فهو بمنزلة الحركة التي لا تقبل الحركة، فكما لا تُقدَّر الحركة على حركة أخرى، كذلك لا تُقدَّر على الألف، ولأنَّه صار وُجودُها بمنزلة الحرف المتحرك تَعذَر تحريكها.

---

[1] عبد الرزاق فياض علي: الإعراب التقديري في الأسماء،184/19.

[2] المرجع نفسه، 184/19.

"وحُجةُ الجمهور في ذلك من وجهين":[1]

أحدهما: إنَّ العامل يقتضِي التأثير، فإنْ تعذَر تَأثيرُه اللفظي رجع التقديُر قياساً على المُضافِ إلى ياء المتكلم.

الثاني: "إنَّ الألف قد يكون مُنقلبًا عن حرف مُتحرِّكٍ فتُقدَّر حركتُه عليهِ، فإذا زال عاملُها خَلَفَهُ عاملٌ آخر يقتضي التَقدِير"[2].

و المستفاد من جملة هذا القول أن تقدير الحركة الإعرابية إنما هو متمركز على الحرف الأخيرمن الكلمة،و قد تعذر ظهور هذه الحركة ،لأن الألف بمثابة حركة طويلة و الحركة لا تقبل الحركة ،كأن نقول:كلنا يسعى إلى الهدى،الطبيب يُعايد المرضى في المستشفى.

"وللإيضاح وبيان العلة لما تقدم يرى بعض النحويين أنَّ المقدّر ليس له حُكم الملفوظ به وأنَّ الذي حُكِمَ بالتقدير عدم قبوله الحركة، وأمّا قياسُه على الحركة، فالفارق موجودٌ، لأنّه يقومُ بنفسه والحركة لا تقوم بنفسها لأنّها بعضه، وبعض الشيء مُغاير لجملته"[3].

"وإنّما لم يدخل هذه الأسماء الإعرابُ، لأنّ آخرها ألف ساكنة أبدًا، والألف لا تتحرك لأن تحريكها يؤدي إلى قلبها واوًا أو ياءًا، لأن الأصل في (عصا) وشَبَهِهَا (عَصَوٌ) و (فتى)، (فَتَيٌ) فقلبها يؤدي إلى ثقل استعمالها فإن كان مُذكرًا، مُنكرًا، دخله التنوين علامة للصرف، قال تعالى: ﴿يَوْمَ لَا يُغْنِي مَوْلًى عَن مَّوْلًى شَيْـًٔا وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ ﴿٤١﴾﴾ [الدخان: 41]" [4].

---

(1) عبد الرزاق فياض علي:الإعراب التقديري في الأسماء،185/19.

(2) ابن يعيش: شرح المفصل، إدارة الطباعةالمنيرية،مصر،34/4.

(3) المرجع السابق،19/ 185.

(4) عبد الرزاق فياض علي: الإعراب التقديري في الأسماء،186/19.

"وإذا وقفنَا على المقصور المرفوعِ أو المنصوبِ أو المجرورِ في حال تنوينه كقولك: (هذه عصًا) و (رأيت عصًا) و (مررتُ بعصًا)، ففيه للنحويين ثلاثة أقوال":[1].

أحدهما: ما نُسب إلى سيبويه، ومفادُه أنّك تَجرِي المُعتل مَجْرى الصحيح، ومعنى ذلك: أنّ الوقف على الصحيح في حالتي الرفع والجرّ على حرفِ الإعراب وفي النصب على حرف الألف التي هي بدل من التنوين، كقولك: هذا زيدٌ، ورأيت زيدًا، ومررتُ بزيدٍ فإنْ قُلتَ: هذه عصا، ومررت بعصا، حَكمْتَ بأنّ الألف حرفُ الإعراب التي حُذفت لمُلاقاة التنوين، فلما زال عادت، وإذا قُلت، رأيت عصا، حَكمتَ بأن الألف تَدُّل على التنوين لاقت الألف التي هي حرف الإعراب، فحذفت أولاهما وبقيت التي هي بدل.

والقول الثاني:" قول أبِي عُثمان المازني، وهو أن الألف في الأحوال الثلاثة بدل من التنوين، لأنّ قبل التنوين فتحة في كلِّ حال فأبدل منه الألف"[2].

والثالث: " قولُ أبِي سعيد السيرافي، وهو أنّ الألف في الأحوال الثلاثة حرفُ إعراب وحُجته أنّ القُراء أمالوها في النصب لقوله تعالى: ﴿إِنِّيٓ ءَانَسۡتُ نَارٗا لَّعَلِّيٓ ءَاتِيكُم مِّنۡهَا بِقَبَسٍ أَوۡ أَجِدُ عَلَى ٱلنَّارِ هُدٗى ١٠ ﴾ [طه: 10]" [3].

ونخلص في الأخير إلى أن التقدير في الاسم المقصور يكون في الحالات الآتية:

أولا: إذا كان الاسم المقصور مفردًا، فإنّه يُعرب بحركات مقدّرة على الألف، حيث تتعذَر فيه ظُهور الضمة والفتحة والكسرة على الألف، ذلك لأنّ الألف بمثابة حركة طويلة، و بالتالي لا وُجودَ لحركة فوق حركة.

---

(1) عبد الرزاق فياض علي:الإعراب التقديري في الأسماء ،19/ 186، وينظر سيبويه: الكتاب، 187/4 – 188.

(2) المرجع نفسه،186/19.

(3) ينظر، ابن الخباز: توجيه اللّمع، تح: فايز زكي، دار السلام، ط1، القاهرة، 2002م، ص 86، والأصبهاني: شرح اللّمع في النحو، تح: محمد خليل مراد، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، 2007م، ص 88.

ثانيًا: تعذر الحركات الإعرابية الثلاث من رفع ونصب وجرّ إنّما لاستحالة نُطق الحركة على الألف.

ثالثًا: في حالة ما إذا كان الاسم المقصور مُثنى أو جمع مذكر السالم أوجمع مؤنث السالم فإنّ إعرابه يكون بالحروف النائبة عن الحركات المقدّرة التي كان يُعرب بها الاسم المقصور في حالة الإفراد.

"والاسم المقصور تُقدّر فيه جميع حركات الإعراب، من ضمة وفتحة وكسرة"[1].

المبحث الثاني: الإعراب التقديري في الاسم المنقوص

الاسم المنقوص: "وهو اسم مُعرب ينتهِي بياء لازمة ؛أي من أصل بنية الكلمة غير مشدّدة مكسور ما قبلها، وتُقدّر عليه الضمة والكسرة للثقل، وتظهر الفتحة لخفتها. تقول: القاضي عادلٌ، (القاضي) مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدّرة للثقل. وإنّ القاضيَ عادلٌ، (القاضيَ) اسم (إنّ) منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة– وخلقُ القاضي العدلُ، (مضاف إليه مجرور) وعلامة جره الكسرة المقدّرة للثقل"[2].

"وإنّما سُميَّ منقوصًا لأنّه نُقص شيئين حركة وحرفاً، فالحركة هي الضمة أو الكسرة حُذفت للثقل، و الحرف هو الياء حُذف لالتقاء الساكنين، فتقول في الرفع :هذا قاضٍ يا فتى وفي الجرّ مررت بقاضٍ يا فتى"[3].

"وقيل: إنّه منقوصٌ لحذف لامه في حالتي الرفع والجرّ، والتجرد من أل والإضافة نحو: حَكمَ قاضٍ على جانٍ"[4].

---

(1) ابن هشام الأنصاري: قطر الندى وبل الصدى، المكتبة المحمودية التجارية، مصر، ص 22.

(2) محمود سليمان ياقوت: النحو التعليمي والتطبيق في القرآن الكريم، ص 33.

(3) ابن يعيش: شرح المفصل، 56/1.

(4) صبيح التميمي: هداية السالك إلى ألفية ابن مالك،1/ 158.

"والاسم إذا لم تلزمه الياء لم يكن منقوصًا كالأسماء الستة، فهي تلحقها الياء في حالة الجرِّ. وإنْ لم تقع بعد حرف مكسور لم يكن ما دخلت عليه منقوصاً أيضا كما في سَقيٍ ورَعيٍ"[1].

و ما يمكننا ملاحظته هنا أن الاسم المنقوص قد تعددت تسميته ،و ذلك تبعا للحالات التي يرد عليها هذا الاسم،نحو:سقى راعٍ الأرض ،حكم على جانٍ بالإعدام.

وقد عبرَ عنه ابن مالك بقوله: [2]

وَ الثَّانِ مَنْقُوصٌ وَنَصْبُهُ ظَهَرْ و رَفْعُهُ يُنْوَى كَذَا أيْضًا يُجَرْ.

"فهو إذن؛أي الاسم المنقوص (اسم مُعرب آخره ياء لازمة بعد كسرة، نحو: المُرتَقِي، والداعي، والساعي)" [3].

"فإذا ورد اسم مُعرب آخره ياء لازمة لم يُكسر ما قبلها، فهو ليس منقوص، نحو: ظبيٌّ فهذا جارٍ مجرى الصحيح"[4].

"وإعراب المنقوص هو أن يُرفع ويُجرَّ بحركتين مقدَّرتين هما: الضمة والكسرة، ذلك كقوله تعالى: ﴿فَتَوَلَّ عَنْهُمْ ۘ يَوْمَ يَدْعُ ٱلدَّاعِ إِلَىٰ شَىْءٍ نُّكُرٍ ۝٦ ﴾ [القمر: 6]، وقال تعالى ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِى عَنِّى فَإِنِّى قَرِيبٌ ۖ أُجِيبُ دَعْوَةَ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِ ۖ فَلْيَسْتَجِيبُواْ لِى وَلْيُؤْمِنُواْ بِى لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ ۝١٨٦ ﴾ [البقرة: 186] وفي الكتابة المصحفية بدون ياء"[5].

---

[1] ينظر، محمد أسعد النادري: نحو اللغة العربية، ص 203.

[2] ابن مالك: متن ألفية ابن مالك في النحو والصرف، ص 17.

[3] إبراهيم قلاتي: قصة الإعراب، ص 483.

[4] المرجع نفسه، ص 483.

[5] المرجع نفسه، ص 483.

"وهذا الاسم المنقوص على ضربين: منوّن وغير منون"[1].

"فالمُنوّن على ضربين: موصول، وموقوف عليه، فإذا كان موصولاً وكان منوّنًا، فنحو قولنا: (هذا قاضٍ) في موضع الرفع، و (مررتُ بقاضٍ) في موضع الجرّ، إنّما الأصل فيه: (هذا قاضيٌ) و (مررتُ بقاضيٍّ) استُثقِلت الضمة والكسرة في الياء فحذفتا منها، فسكنت الياء والتنوين بعدها ساكنة، فحُذفت الياء لالتقاء الساكنين، وكان حذف الياء أولى من حذف التنوين، لأنّ التنوين جاء للفرق بين الاسم المنصوب وغير المنصوب والياء لا يفرق بين الشيئين، فكان التنوين بالبقاء أولى من الياء بهذا المعنى"[2].

إنّ دخول التنوين على الاسم المنقوص،إنّما للفرق بين الاسم المنصوب،وغير المنصوب ،وذلك لأن ياء هذا الاسم لا تفرق بين هذين الشيئين.

"أمّا في حالة النصب فتقول: (رأيتُ قاضياً)،(زُرت ناديًا رياضياً)،و (أحببتُ داعيًا)،و رأيت ساقياً، وإنّما احتمل النصب لخفَّتِهِ، وهذا على جريان المنقوص مجرى الصحيح"[3].

"وأمّا في حالة الوقف، فإنّنا نقول في حالتي الرفع والجرّ: (هذا قاضْ) و (مررتُ بقاضْ) فيُحذف التنوين كما حذفت في زيدٍ وعمرو وتقفُ على الضاد ساكنة"[4].

"ويجوز للشاعر ضَمُّ المنقوص في حالة الرفع، وكسرُهُ في حالة الجرّ للضرورة ومنه قول الشاعر": [5]

نراهُ وقد فاتَ الرّماة كأنَّه أمام الكِلابِ مُصْغِيُ الخَدِّ أصْلَمُ.

---

[1] عبد الرزاق فياض علي: الإعراب التقديري في الأسماء، 19/ 187.

[2] الأصبهاني: شرح اللمع في النحو، تح: محمد خليل مراد، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، 2007م، ص 86.

[3] المرجع السابق، 187/19.

[4] ينظر،الأصبهاني: شرح اللمع في النحو، ص 86.

[5] السكري: شرح أشعار الهذليين، تح: عبد الستار أحمد فراج، مكتبة دار العروبة، القاهرة، 1965م، 1219/3.

فالاسم المنقوص (مُصْغِيُ)في هذا البيت قد ورد مرفوعًا،و هذا الرفع إنما جاء لضرورة شعرية.

"ويظهر مما تقدم أن الاسم المنقوص يأتي على ثلاثة أقسام":[1]

أحدهما: أن يكون معرّفاً بالألف واللام؛ كالقاضي، والوالي، والساقي ،الراعي.

والثاني: أن يكون مضافاً؛ كقولك: قاضي مكّة، ووالي البصرة،ساعي البريد.

وهذان النّوعان؛ تسكن ياؤهما، في الرفع، والجرّ وتفتح في النصب.

والقسم الثالث: أنْ يأتي منكّرًا؛ كقولك: قاضٍ، ووالٍ، ساعٍ ،و راعٍ،فتُحذف ياء المنقوص هنا ويُعوض عنها بتنوين يُسمى تنوين عوض عن حرف، وذلك في حالتي الرفع والجرّ فقط، نحو: هذا قاضٍ: خبر مرفوع بضمة مقدّرة على الياء المحذوفة.

"مررتُ بقاضٍ: اسم مجرور بكسرة مقدّرة على الياء المحذوفة، ومثل ذلك: هذه جوارٍ مررتُ بجوارٍ. "وإنّما حذفت ياؤه لسكونها وسكون التنوين، الذي وجب إلحاقه به عند إفراده، فإذا حلّ في موضع منصوب تثبت ياؤه، ونوّن كقولك: ما رأيتُ قاضيًا عادلاً، فإذا صِرت إلى الوقف على الاسم المنقوص، فإنْ كان مُعرّفا، وقفتَ عليه في حالتي الرفع والجرّ بحذف الياء، كقولك: هذا قاضٍ، ومررت بقاضٍ، ووقفت عليه في حال النصب بالألف المبدلة من التنوين، مع إثبات يائه فقلت: رأيتُ قاضيا كما تقول: رأيتُ زيدًا، هذا هو الاختيار فيهما".[2]

---

[1] ينظر،الحريري: شرح ملحة الإعراب، ص 105، ومحمود حسني مغالسة: النحو الشافي، مؤسسة الرسالة ط 3، بيروت، 1997م، ص 48.

[2] المرجع نفسه ، ص 48،والحريري:شرح ملحة الإعراب،ص105.

"وقد وقف بعضهم على المعرّف المرفوع، والمجرور بحذف الياء، فقال: هذا القاضِ ومررت بالقاضِ، ووقف آخرون، على المنكّر المرفوع والمجرور بالياء فقالوا: هذا قاضي، ومررت بقاضي".[1]

ويظهر مما سبق ذكره أن الاسم المنقوص يأتي على حالات ثلاث(معرفا، مضافا،ومنكرا).

تثنية المنقوص:

"أمّا كيفية تثنية المنقوص إذا كانت الياء موجودة بقيت كما هي، وزِيدت علامتا التثنية، الألف والنون، أوالياء والنون نحو: القاضي، الداعي، المُحامي، تقول في التثنية: القاضيان، الداعيان، المحاميان، أمّا إذا كانت الياء محذوفة فإنّها تُرد عند التثنية، نحو: ساعٍ، هادٍ تقول في التثنية، ساعيان وساعيين وهاديان وهاديين"[2].

جمع المنقوص:

"إذا جُمع المنقوص جمع مذكر سالم حُذفت ياؤه، إذا كانت موجودة مع ضمّ ما قبل الواو في حالة الرفع، أو كسر ما قبل الياء في حالتي الجرّ و النصب نحو: القاضي، والداعي تقول في الجمع: القاضونَ والداعون، والقاضيين والداعيين"[3].

"وإذا كانت الياء محذوفة فليس هناك تغيير، وتعامل مُعاملة الموجودة التي تحذف"[4].

---

[1] الحريري :شرح ملحة الإعراب، ص 105.

[2] جلال أحمد علي المولى: الإعراب بالنيابة دراسة وصفية تطبيقية في خمسة الأجزاء الأولى من القرآن الكريم، ص 49- 50.

[3] المرجع نفسه ،ص 62.

[4] المرجع نفسه،ص 62.

و ما يمكننا قوله هنا أن الاسم المنقوص لا تحذف ياؤه بل تبقى على حالها،و هذا عكس جمع المنقوص الذي تحذف ياؤه.

" وكما قدمنا القول في أنّ المنقوص ما جمع (ثلاث شرائط)، وهي: أن يكون آخره ياءً مخففة قبلها كسرة، ومتى اجتمع في اسم هذه الشرائط الثلاث، سُكنت ياؤه في الرفع والجرّ سواء قَلَّتْ حروفه، مثل: الشَّجي والعمي، أو كَثُرت حروفه، مثل: القاضي،و المستشري والمستقصي، فإنّ عدم شرط من الشرائط الثلاث، كان الاسم صحيحا ولحقت ياءه الضمة والكسرة وذلك بأن تكون ياؤه مشددة مثل: ياء علّي، وكسريّ وقمري أو يكون ما قبلها ساكنا، نحو: ظبْي، وجدي وسقي"[1]

"والأسماء المنقوصة يطرد تقديرُ الحركة فيها في حالتي الرفع والجرّ "[2]

"وفي هذا الصدد قال بعض النحويين: أنّه ليس بمُقدّر، بل سكون الياء رفعٌ أو جرٌ "[3].

"ووجه القول الأول: أنّ الإعراب والحركات الحادثة عن العامل والسُّكون في الأسماء غير حادث عن عامل، فلم يَكن إعرابًا، وإنّما الإعراب الحركة، ولكن مَنع من ظهورها مانع، وهو ثِقل اللفظ بها على الواو والياء بعد الكسرة، لما كان حذفها لمانع وجب أن تُقدَّر كما في ألف المقصور"[4].

---

(1) الحريري: شرح ملحة الإعراب، ص 106.

(2) علي أبو المكارم: أصول التفكير النحوي، دار غريب، ط1، القاهرة، 2006م، ص 258.

(3) ينظر، العُكبري: التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تح : عبد الرحمن ابن سليمان العُثيمين،دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت، م1986م، ص 183.

(4) المصدر نفسه، ص 183.

يرى بعض النحويين أن إعراب الاسم المنقوص ليس مقدرا،لأنه لا وجود لتأثير العامل ،وإنما هو مقدر للثقل الواقع على مستوى الواو أو الياء،و هذا ما أدى إلى التقدير.

"فإن قيل: الفرق بينهما أنّ ضمة الواو والياء وكسرتهما بعد الضمة والكسرة ممكن، وحركة الألف في العصا مستحيل، والممكن لا يُقدّر تقدير المستحيل، فعند ذلك يُجْعَلُ سكونه في الممكن كحقيقة الحركة، إذا كانت الحركة ممكنة بخلاف الألف، فإن حركتها في اللفظ مستحيلة، فلا تجْعَلُ نفسها قائمة مقام الحركة، قيل: لا فرق بين الموضعين، لأنّ ما يُستثقل عندهم في حُكم المستحيل"[1].

وخلاصة القول أنّ تقدير الحركة الإعرابية في الاسم المنقوص يكون فقط عندما يأتي" الاسم المنقوص نكرة، فتحذف ياؤه، ويُعوض عنها بتنوين، يُسمى هذا التنوين تنوين عوض، ويكون ذلك في حالتي الرفع والجرّ فقط، فتقول في حالة الرفع: جاء قاضٍ: فاعل مرفوع بضمة مقدّرة على الياء المحذوفة منع من ظهورها الثقل،أمّا في حالة الجرّ فنقول: مرت بقاضٍ: اسم مجرور بكسرة مقدّرة على الياء المحذوفة منع من ظهورها الثقل.

أمّا فيما يخص حالة النصب، فإنّ الفتحة تظهر على آخر الاسم المنقوص، فنقول: رأيتُ قاضيًا: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة"[2].

وعندما يكون الاسم المنقوص في حالة التثنية أو الجمع، فإنّ إعرابه لا يكون مُقدّرًا، وإنّما يكون إعرابًا بالحروف النائبة عن الحركات.

المبحث الثالث: الإعراب التقديري في الإسم المضاف لياء المتكلم

(1) العكبري :التبيين عن مذاهب النحويين البصريين و الكوفيين،ص 183.

(2) عبده الراجحي: التطبيق النحوي ،دار المسيرة، ط1، عمان، 2008م، ص 51.

"الاسم الذي تُقدّر فيه حركات الإعراب الثلاث هو الاسم المضاف لياء المتكلم، مثل هذا كتابي، قرأت كتابي، وانتفعت بكتابي،إنّ جامعتي عريقة ،سلمت على معلمتي، هذا غلامي"[1]. "وذلك لأنّ ياء المتكلم التي هي مضاف إليه تكون بعد الحرف الأخير من الاسم مباشرة. وهذا الحرف الأخير هو موضع علاماتِ الإعراب، ولكنّ ياء المتكلم تَقتضي وُجود كسرة تناسبها، وعلامات الإعراب في الاسم ضمة وفتحة وكسرة، إذْ لا يُمكن تحريك الحرف الواحد بحركتين في وقت واحد، فتُقدّر حركات الإعراب الثلاث بسبب حركة المناسبة"[2]، "والذي منع من ظهورها (الحركات) أنّهم التزموا، أنْ يأتوا قبل الياء بحركة تجانساً، وهي الكسرة فاستحال حينئذ المجيء بحركات الإعراب قبل الياء، إذْ المحل الواحد لا يقبل حركتين في الآن وحده، كما سبق وأنْ ذكرنا"[3].

إنّ التقدير في آخر الاسم المضاف إلى ياء المتكلم واضح هنا،و ذلك راجع لعدم تقبل المحل الواحد حركتين في الوقت نفسه.

"والإضافة إلى ياء المتكلم تشمل الإضافة الظاهرة إلى ياء المتكلم، كما تشمل الإضافة المُقدرَّة إليها، يريدون بالظاهرة: (ما كانت فيها الياء نفسها بارزة غير محذوفة، وغير منقلبة حرفاً آخر)، مثل كتابي، صاحبي،بيتي ،معلمتي."[4].

ويريدون بالمقدّرة إليها إحدى الحالات الآتية: [5].

أ)- ما كانت فيها الياء محذوفة من غير عِوَّض عنها، مع وجود ما يدل عليها، كالكسرة قبلها، مثل: يا ربِّ ساعد، وأصلها: يا ربِي،يا ربّ هوّن مصيبتي.

---

(1) ينظر، عباس حسن: النحو الوافي، القاهرة، 201/1 – 202.

(2) عبده الراجحي:التطبيق النحوي، ص 52- 53.

(3) زين كامل الخويسكي: شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، دار المعرفة الجامعية، ط2، الأزاريطة، 2008م، ص 88.

(4) عباس حسن: النحو الوافي، 201/1.

(5) ينظر،المرجع نفسه ،201/1.

ب)- ما كانت فيها الياء محذوفة، ولكن عُوِّض عنها بتاء التأنيث المبنية على الفتح أو على الكسر، مثل: يا أبتَ (أي: يا أبِي) فكلمة: (أب) من (أبتَ) منادى منصوب، لأنّه مضاف للياء المحذوفة التي عُوِّض عنها بتاء التأنيث، وتاء التأنيث حرف، إذْ الياء لم تتقلب إليها، كما تنقلب إلى الألف، ولهذا كانت كلمة (أب) منصوبة، ولكن بفتحة مُقدّرة، منع من ظهورها الفتحة التي جاءت لمناسبة تاء التأنيث، لأنَّ تاء التأنيث تقتضي فتح ما قبلها، ولكن من الممكن الاختصار فنقول: إنّها منصوبة بفتحة ظاهرة.

ج)- "ما كانت فيها الياء منقلبة ألفًا، مثل: يا (صاحبًا) لا تترك زيارتي، فكلمة (صاحب) منادى مضاف منصوب بفتحة مُقدّرة، منع من ظهورها الفتحة التي جاءت لمناسبة تاء التأنيث، لأنّ تاء التأنيث تقتضي فتح ما قبلها" [1].

وخلاصة القول في هذا الأمر أن التقدير في الإعراب يكون في حالة الرفع وحدها،أما في حالتي النصب والجرّ ،فيكون الإعراب فيهما ظاهرا.

"ويرى بعض العلماء أنّ الكسرة في حالة الجرّ ليست مقدّرة، وإنّما هي الكسرة الظاهرة ولكن من الأفضل اعتبارها مُقدَّرة حتى تطرِّد القاعدة الخاصة بتقدير الحركات الثلاث حين اتصال الاسم بكسرة المناسبة"[2].

"ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: ﴿قَالَ بَصُرْتُ بِمَا لَمْ يَبْصُرُواْ بِهِۦ فَقَبَضْتُ قَبْضَةً مِّنْ أَثَرِ ٱلرَّسُولِ فَنَبَذْتُهَا وَكَذَٰلِكَ سَوَّلَتْ لِى نَفْسِى ﴿٩٦﴾﴾ [طه: 96]" [3].

---

(1) عباس حسن: النحو الوافي ، 201/1.

(2) محمود سليمان ياقوت: النحو التعليمي والتطبيق في القرءان الكريم، ص 52.

(3) المرجع نفسه، ص 52.

ونفسِي: (نفس) فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة المُقدَّرة منع من ظهورها اشتغال المحل بكسرة المناسبة، وهو مضاف وياء المتكلم ضمير متصل مبني على السكون في محل جرّ مضاف إليه"[1].

إنَّ إضافة اسم ما إلى ياء المتكلم تقتضي أحكاماً خاصة أشهرها اثنان:

"**أحدهما:** وُجوب كسر المضاف وبناء الياء على السكون أو الفتح إذا كان المضاف مفرداً صحيح الآخر كصديقي، أو مُعتلاً شبيها بالصحيح كمشي، أو جمع التكسير صحيح لآخر كبلادي، أو جمع مؤنث سالمًا كصديقاتي"[2].

"وكسرُ آخر هذه الأنواع من المضاف واجبٌ في حالات الرفع والنصب والجرّ جميعاً فنقول: جاء صديقي. وزرتُ صديقي. وذهبتُ إلى صديقي، فالمضاف في هذه الأمثلة يُرفع بضمة مُقدّرة على ما قبل الياء منع من ظهورها انشغال المحل بالكسرة العارضة لمناسبة الياء، ويُنصب بفتحة مُقدَّرة كذلك منع من ظهورها انشغال المحل بالكسرة العارضة لمناسبة الياء، إلاَّ إن كان جمع مؤنثٍ سالماً فهو يُنصب بالكسرة الظاهرة أو بكسرة مقدَّرة منع من ظُهورها انشغال المحل بالكسرة العارضة. ويُجرُّ سواءٌ أكان مفرداً صحيح الآخر أو مُعتلا شبيها بالصحيح أو جمع تكسير أو جمع مؤنث سالماً بالكسرة الظاهرة، أو بكسرة مقدَّرة على ما قبل الياء منع من ظهورها انشغال المحل بالحركة المناسبة للياء"[3].

"وقيل بأنّه يجوز إسكان الياء وفتحها مع المضاف الواجب كسرُ آخِرِه، وهو ما سوى الأربع المستثنيات، وذلك أربعة أشياء: المفرد الصحيح، نحو: (غُلامِي) و (فَرَسي)

---

(1) محمود سليمان ياقوت: النحو التعليمي و التطبيق في القرءان الكريم، ص 52.

(2) محمد أسعد النادري: نحو اللغة العربية، ص 793.

(3) المرجع نفسه، ص 794.

والمُعتل الجاري مجراه ؛أي الجاري مجرى الصحيح نحو: (ظَبْيي) و (دَلْوِي)، وجمع التكسير نحو: (رِجَالي) و (هُنُودِي) وجمع السلامة المؤنث نحو: (مُسْلِمَاتِي)"[1].

"أمّا الحكم الثاني فهو وُجوب تسكين آخر المضاف وبناء الياء على الفتح في محلِّ جرٍّ إذا كان المضاف اسمًا مقصورًا كمُرتجى، أو منقوصا كمحامٍ أو مُثنى كولديَّ، أو جمع مذكر سالمًا كمساعدِيَّ فنقول: مُرتجايَ النجاحُ، وإنَّ مرتجايَ النجاحِّ، وأسعى لنيل مرتجايَ"[2].

وما يمكننا ملاحظته بخصوص الأحكام المتعلقة بالاسم المضاف إلى ياء المتكلم ،أنه يستوجب سكون آخره مع بناء الياء المنتهي بها على الفتح في حالات وبنائها على السكون في بعض الحالات.

وكما سبق وأنْ ذكرنا بأنَّ ياء المتكلم قد تنقلبُ أحياناً، "فنقول في (يا صَاحِبي ويا صَديقِي): يا "صاحبَا"، ويا "صديقاَ"... كانت كلمة: "صاحب" و "صديق" منادى منصوب بفتحة مقدّرة، منع من ظهورها الفتحة التي جاءت لمناسبة الألف، التي أصلها ياء المتكلم، و "صاحب، وصديق" مضاف وياء المتكلم المنقلبة ألفاً: مضاف إليه مبنى على السكون في محل جرّ"[3].

"ومن الممكن في هذه الحالة مراعاة التيسير بأن نُعرب كلمة «صاحب» و «صديق» منادى منصوب بالفتحة الظاهرة، و هو مضاف، وياء المتكلم المنقلبة ألفاً: مضاف إليه... وهو إعراب محمود، لخُلُوه من الإطالة التي في سابقه"[4].

---

(1) الأشموني: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تح: حسن حمد، دار الكتب العلمية، ط 2، بيروت، 2010م، 194/2.

(2) محمد أسعد النادري: نحو اللغة العربية، ص 794.

(3) عباس حسن: النحو الوافي، 202/1.

(4) المرجع نفسه، 202/1.

"ويُعربُ الاسم المضاف إلى ياء المتكلمِّ إنْ لم يكن مقصوراً، أو منقوصاً، أو مثنى أو جمع مذَكَّر سالماً- في حالتي الرَّفع والنَّصب- بِضمَّة وفتحة مقدَّرتين على آخره يمنع من ظهورهما كسرةُ المنسبة، مثل: (ربِّي الله) و (أَطعْتُ رَبِّي)" [1].

"أمّا في حالة الجرِّ فيُعرب بالكسرة الظاهرة على آخره، على الأصحَّ، نحو: (لزِمتُ طاعة رَبِّي)"[2].

من الضروري كسر آخر المضاف إلى ياء المتكلم في جميع الحالات :الرفع و النصب والجرّ ،نحو: إنّ جامعتي جميلة، قرأت في مجلتي ،سلمت على معلمتي.

"وهذا رأي جماعة من المحققين، منهم ابن مالك، والجمهور على أنَّه معربٌ في حالة الجرِّ أيضا بكسرة مقدّرة على آخره، لأنّهم يرون أن الكسرة الموجودة ليست علامةَ الجرِّ، وإنّما هي الكسرة التي اقتضتها ياءُ المتكلم عند اتصالها بالاسم، وكسرةُ الجرِّ مقدّرةٌ"[3].

يرى بعض النحاة أنّ الاسم في حالة الجرّ يكون إعرابه ظاهرا و لا يكون مقدّرا،و هذا مراعاة للتسهيل على متعلم النحو.

"فإن كان المضاف إلى ياء المتكلم مقصوراً، فإنَّ ألفه تبقى على حالها، ويُعربُ بحركات مُقدّرة على الألف، كما كان يُعرَبُ قبل اتصاله بياء المتكلم، فتقول:" [4] (هذه عصايَ) و (أمسكت عَصَاي) و (توكَّأتُ على عصايَ) وقال تعالى: ﴿وَجَآءَتۡ سَيَّارَةٞ

---

[1] مصطفى الغلاييني: جامع الدروس العربية، ص 35.

[2] المرجع نفسه ، ص 35- 36.

[3] المرجع نفسه، ص 36.

[4] المرجع نفسه، ص 36، وزين كامل الخويسكي: شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ص 89.

فَأَرۡسَلُواْ وَارِدَهُمۡ فَأَدۡلَىٰ دَلۡوَهُۥۖ قَالَ يَٰبُشۡرَىٰ هَٰذَا غُلَٰمٞۚ وَأَسَرُّوهُ بِضَٰعَةٗۚ وَٱللَّهُ عَلِيمُۢ بِمَا يَعۡمَلُونَ ١٩ ﴾[يوسف: 19] .

نُودِيت البُشرى مضافة إلى ياء المتكلم، وفي الألف فتحة مقدّرة لأنّه مُنادى مضاف، وقرأ الكوفيون (يَا بُشرى)، والاسم المقصور هو كالمثنى رفعاً.

"ولا فرق بين الألف المقصورة وغيرها في لغة هُذَيْل، فيقال في نحو: عصا ومسلمان: عصايَ ومسلماي"[1].

الملاحظ هنا أنّ الاسم المضاف إلى ياء المتكلم إذا كان مقصورا فإنه يجعل كالمثنى ،فنقول:فتاي،عصاي.

"وبَنُو هُذَيْل يقلبون الألف المقصورة ياء، دون ألف التثنية، فيقولون في نحو: فتى وعصا وحبلى: فتيَّ وعصَّي وحبليَّ"[2].

قال شاعرهم: [3]

سَبَقُوا هَوَيَّ و أعنَقُوا لَهَوَاهُمُ فَتُخُرّمُوا و لكُلّ جَنْبٍ مَصْرَعُ.

فلفظة (هويَّ)هنا جاءت حركتها الإعرابية الفتحة.

"وإن كان منقوصا تُدغم ياؤهُ في ياء المتكلم. ويُعرب في حالة النصب بفتحة مقَدَّرة على يائه، يمنع من ظهورها سكون الإدغام، فتقول: (حَمِدْتُ اللّهَ مُعطِيَّ الرزق)"[4].

---

[1] ابن الناظم: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، 2000م، ص295.

[2] المصدر نفسه ، ص 295.

[3] المصدر نفسه، ص 295.

[4] مصطفى الغلاييني: جامع الدروس العربية،ص 36.

"وتظهر الفتحة على ياء المنقوص لخفتها، وإنّما تُسكنُ إذا اتصلت بها ياءُ المتكلم، لأنه يجب تسكين أول الحرفين المتجانسين المتجاورين ليُدغم في الثاني. فالسكون الذي يقتضيه الإدغام يمنع من ظهور الفتحة على الياء"[1].

" أمّا في حالتي الرفع والجرّ فيُعرب بضمة أو كسرة مقدَّرتين على يائه، يمنعُ من ظهورهما الثِّقلُ أولا، وسكون الإدغام ثانيا، فتقول: (الله مُعطيَّ الرِّزْق) و (شكرْتُ لِمُعْطيَّ الرِّزْقَ)"[2].

"فالمنقوص هنا تقدر على آخره الضَّمةُ والكسرة لثقل ظهورهما عليه، فالثِّقل هنا سببٌ أولٌ لاختفائهما، ووُجوب تسكين أول الحرفين المتجانسين المتجاورين المتحركين للإدغام سببٌ ثانٍ له"[3].

و الإدغام الحاصل هنا تم بإدغام ياء المنقوص في ياء المنقوص،و لأن الياء ين حرفان متجانسان متجاوران تم إدغامهما ،فإن الحرف الأول منها؛أي ياء المتكلم يُسكن ويعرب،و يعرب الاسم المنقوص في الجملة الأولى(مُعْطِيَّ:بدل مطابق من لفظ الجلالة(الله)،منصوب بالتبعية،وعلامة نصبه فتحة مقدّرة على آخره منع من ظهورها إدغام الياءين(ياء المنقوص في ياء المتكلم).

"وإنْ كان مثنى وهو مرفوع، فإنّ ياء المتكلم تُثبت مفتوحة بعد ألف التثنية الساكنة: نحو: جاء صاحبايَ"[4].

"وإنْ كان مثنى وهو منصوب أو مجرور فإنّ ياء المتكلم تُثبت في الحالتين مُدغمة في ياء التثنية، ومفتوحة، نحو: رأيتُ صاحِبي و أصلها صاحبين لي، حُذفت النون واللام

---

(1) مصطفى الغلاييني:جامع الدروس العربية، ص 36.

(2) المرجع نفسه، ص 36.

(3) المرجع نفسه، ص 36.

(4) عباس حسن: النحو الوافي، 201/1.

للإضافة، أو حُذفت النون للإضافة، واللام للتخفيف، وأُدغمت الياء في الياء مع فتح الثانية منهما" [1].

" وإنْ كان جمع مذكر سالماً فإنَّ واوه في حالة الرفع والإضافة لياء المتكلم موجودة وليست مقدَّرة، ولكنها تُقلَب ياء، وتدغم الياءان، مع كسر ما قبلهما، وفتح ياء المتكلم، مثل: جاء صاحبِيَّ، و أصله: صاحبون لي. حُذفت النون واللام للإضافة أو حُذفت النون للإضافة، واللام للتخفيف، فصارت: (صَاحبَوِيَ) اجتمعت الواو والياء، وسبقت إحداهما بالسكون، قُلبت الواو ياء، وأُدغمت الياء في الياء وكسر ما قبلهما، فصارت صاحبيَّ، ويكون مرفوعاً بالواو التي قُلبت ياء"[2].

"وإنْ كان منصوبًا أو مجرورًا فإنّ ياءه تُدغم في ياء المتكلم، التي تتحرك بالفتح، وقبلهما كسرة، مثل: أكرمتُ زائري، وسلمتُ على زائري، فكلمة: (زائري، وأصلها: زائرين لي) منصوبة أو مجرورة، وعلامة نصبها وجرّها الياء الأولى الساكنة، المُدغمة في ياء المتكلم المفتوحة، وكلمة زائري: مضاف، وياء المتكلم: مضاف إليه مبنية على الفتح في محل جرّ. هذا والياء الأولى في مثل كلمة: (زائري) السالفة تختلف عن الياء الأولى في كلمة «صاحبي» في المثال السابق، وهو (جاء صاحِبيَّ) لأنّ الياء الأولى في كلمة صاحبيَّ، مُنقلبة عن واو، فهي علامة رفع، بخلاف الأخرى فهي ياء الجمع، علامة النصب أو الجرّ "[3].

وفي المضاف إلى ياء المتكلم أربعةُ مذاهب:

أحدهما: "أنّه مُعرب بحركات مقدَّرة في الأحوال الثلاثة، وهو مذهب الجمهور"[4].

---

(1) عباس حسن : النحو الوافي ،201/1.

(2) المرجع نفسه،201/1.

(3) المرجع نفسه،202/1.

(4) الأشموني: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: 197/1.

والثاني: "أنّه مُعرب في الرفع والنصب بحركة مقدّرة، وفي الجرّ بكسرة ظاهرة"[1].

والثالثة: "أنّ الاسم المضاف إلى ياء المتكلم مبني. وهذا ما ذهب إليه الجرجاني وابن الخشاب وهو ضعيف لانتفاء السبب المقتضي للبناء"[2].

"ولا يقال: سبب بنائه إضافته إلى غير متمكن، لأنّه مردود ببقاء إعراب المضاف إلى الكاف والهاء، وإعراب المثنى المضاف إلى الياء"[3].

والرابع: "أنْ ذهب قوم إلى أنّ المضاف إلى ياء المتكلم لا هو معربٌ ولا هو مبنيٌ، واحْتج آخرون بأنّ المضاف إلى ياء المتكلم ليس بمُعرَبٍ، إذْ لو كان مُعرباً لظهرت فيه حركة الإعراب، لأنّه يقبل الحركة، وليس بمبني، إذ لا علّة للبناء هنا، فلزم أن ينتفي الوصفان عنه"[4].

هناك اختلاف بين النحاة حول إعراب الاسم المضاف إلى ياء المتكلم،فمنهم من يرى أنه معرب بالعلامات المقدرة،و البعض الآخر يرى أنه مبني.

ونختمُ حديثنا في هذا المبحث بخلاصة مفادُها أنَّ:

– ياء المتكلم عندما تضاف إلى أي اسم فإنّ الكلمة منها تتخذ شكلا واحداً، مثل: (كتابي– ربيّ– أخي– صاحبي...).

– استحالة ظهور الحركات الإعرابية قبل ياء المتكلم، إذ المحل الواحد لا يقبل حركتين في الآن وحده

– قد يحدث أحيانا أنْ تُحذف ياء المتكلم، لكن من غير عِوضٍ عنها، مع ترك ما

---

(1) الأشموني: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، 197/1.

(2) ابن الناظم: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ص 294.

(3) المصدر نفسه ،ص 294.

(4) العكبري: التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، ص 151.

يدُّل عليها، كالكسرة قبلها، مثل: ياربِّ ساعد، وأصلها: يارِبِي.

– هناك من يعتبر الكسرة الموجودة في آخر الاسم المضاف إلى ياء المتكلم بأنها ليست مقدّرة، وإنّما هي كسرة ظاهرة، ولكن كان من الأفضل اعتبارها مقدّرة حتى تطرِّد القاعدة الخاصة بتقدير الحركات الإعرابية الثلاث حينَ اتصال الاسم بكسرة المناسبة.

– الاسم المضاف إلى ياء المتكلم، قد تنقلب ياء المتكلم فيه أحيانا ألفاً، فنقول: يا صاحِبِي، فتكون، صاحبِي، منادى منصوب بفتحة مقدّرة، منع من ظهورها الفتحة التي جاءت لمناسبة الألف، التي أصلها ياء المتكلم.

رابعا: الإعراب التقديري في الأسماء الستة:

الأسماء الستة، أو كما يسميها بعض النحاة: الأسماء الستة المعتلة الآخر وهي: (أب، أخ، حم، فم، ذو)، بمعنى صاحب، وهن (كناية عن شيء يستقبح ذكره)، وقد سميت بالأسماء المعتلة، لأن في آخرها واوًا محذوفة تخفيفا إلا في (ذو) فليس فيها حذف[1].

وبعض النحاة يرون أن هده الأسماء هي خمسة وعند إضافة (هَنٌ) تصبح ستة[2].

" وكل واحد من هذه الأسماء الستة يرفع بالواو نيابة عن الضمة نحو: اشتهر أبوك بالفضل، وينصب بالألف نيابة عن الفتحة، نحو: أكرم الناس أباك لفضله، إنّ أباك كريم، ويجرّ بالياء نيابة عن الكسرة، نحو: استمع إلى نصيحة أبيك ،أثنيت على أبيك."[3].

ما يلاحظ من هذه الأمثلة السابق ذكرها أن الأسماء الستة تعرب بالحروف، في حالة النصب ،و الرفع،و الجرّ.

---

[1] ينظر ،عباس حسن: النحو الوافي ،108/1، وكاملة الكواري: الوسيط في النحو، ص43.

[2] ينظر، محمود سليمان ياقوت: النحو التعليمي والتطبيق في القرآن الكريم، ص75.

[3] عباس حسن: النحو الوافي: 108/1.

" ولكن يشترط في إعراب هذه الأسماء الستة كلها بالحروف السابقة (الواو، الياء، والألف)، أربعة شروط وهي"[1]:

1- أن تكون مضافة: فإذا لم تضف أعربت بحركات ظاهرة، كقوله تعالى: ﴿۞ قَالُوٓاْ إِن يَسۡرِقۡ فَقَدۡ سَرَقَ أَخٞ لَّهُۥ مِن قَبۡلُۚ فَأَسَرَّهَا يُوسُفُ فِي نَفۡسِهِۦ وَلَمۡ يُبۡدِهَا لَهُمۡۚ قَالَ أَنتُمۡ شَرّٞ مَّكَانٗاۖ وَٱللَّهُ أَعۡلَمُ بِمَا تَصِفُونَ ٧٧﴾ [يوسف:77].

ف (أخ) مرفوعة وعلامة رفعها الضمة الظاهرة، لأنها غير مضافة إلى ياء المتكلم.

2- أن تكون مضافة إلى غير ياء المتكلم، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ٱذۡهَبۡ أَنتَ وَأَخُوكَ بِـَٔايَٰتِي وَلَا تَنِيَا فِي ذِكۡرِي ٤٢﴾ [طه:42].، فلفظة (أخوك) جاءت مضافة إلى غير ياء المتكلم، فأعربت بالحروف.

أما إذا أضيفت إلى ياء المتكلم، فإنها تعرب بحركات أصلية مقدرة على ما قبل الياء يمنع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة المناسبة للياء وهي الكسرة، نحو قوله تعالى : ﴿قَالُوٓاْ أَءِنَّكَ لَأَنتَ يُوسُفُۖ قَالَ أَنَا۠ يُوسُفُ وَهَٰذَآ أَخِيۖ قَدۡ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَيۡنَآۖ إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصۡبِرۡ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجۡرَ ٱلۡمُحۡسِنِينَ ٩٠﴾ [يوسف: 90]. وقوله تعالى: ﴿ وَٱغۡفِرۡ لِأَبِيٓۖ إِنَّهُۥ كَانَ مِنَ ٱلضَّآلِّينَ ٨٦﴾ [الشعراء:86]. فأخي في سورة يوسف مرفوعة وعلامة رفعها ضمة مقدّرة على ما قبل الياء، وأبي مجرورة وعلامة جرها كسرة مقدّرة على ما قبل الياء، وكذلك باقي الأسماء الستة ما عدا

(ذو) فإنها لا تضاف إلى الضمائر.

---

[1] صبيح التميمي: هداية السالك إلى ألفية ابن مالك، ص78 – 79.

3- أن تكون مفردة: فإذا ثنيت أعربت إعراب المثنى، ترفع بالألف وتنصب وتجرّ بالياء كقوله تعالى: ﴿وَأَمَّا ٱلْغُلَٰمُ فَكَانَ أَبَوَاهُ مُؤْمِنَيْنِ فَخَشِينَآ أَن يُرْهِقَهُمَا طُغْيَٰنًا وَكُفْرًا ﴿٨٠﴾ ﴾ [الكهف:80].

وإذا جمعت أعربت إعراب ذلك الجمع، كقوله تعالى: ﴿ قَالَ لَقَدْ كُنتُمْ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُمْ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴿٥٤﴾ ﴾ [الأنبياء:54]. وقوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُوٓاْ ءَابَآءَكُمْ وَإِخْوَٰنَكُمْ أَوْلِيَآءَ إِنِ ٱسْتَحَبُّواْ ٱلْكُفْرَ عَلَى ٱلْإِيمَٰنِ ۚ وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴿٢٣﴾ ﴾ [التوبة:23]. وقوله تعالى: ﴿أَمْ كُنتُمْ شُهَدَآءَ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ ٱلْمَوْتُ إِذْ قَالَ لِبَنِيهِ مَا تَعْبُدُونَ مِنۢ بَعْدِى قَالُواْ نَعْبُدُ إِلَٰهَكَ وَإِلَٰهَ ءَابَآئِكَ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ إِلَٰهًا وَٰحِدًا وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ ﴿١٣٣﴾ ﴾ [البقرة:133].

"فقد جمعت (أب) على (آباء) فأعربت إعراب جمع تكسير، فجاءت في الآية الأولى مرفوعة وعلامة رفعها الضمة الظاهرة وفي الثانية منصوبة وعلامة نصبها الفتحة الظاهرة وفي الثالثة مجرورة وعلامة جرها الكسرة الظاهرة"[1].

4- أن تكون مكبرة: فإذا صغرت أعربت بالحركات الظاهرة نحو: جاءني أُبَيُّكَ ورأيت أُبَيَّكَ، اقتد بأُبيَّكَ"[2].

و ما يمكننا قوله في هذه الحالة أنّ الأسماء الستة تعرب إعرابا مقدرا إذا كانت مضافة إلى غير ياء المتكلم ،أما إذا كانت مفردة أو مكبرة،أو مضافة فإنها تعرب بالحركات الظاهرة.

---

[1] صبيح التميمي: هداية السالك إلى ألفية ابن مالك، 80/1.

[2] المصدر نفسه، 1 / 80.

فهذه هي الشروط العامة لإعراب الأسماء الستة بالحروف، "وأما الشرط الخاص بكلمة (فم)، فهو حذف الميم من آخرها، والاقتصار على الفاء وحدها، مثل: ينطلق فوك الحكمة؛ أي فمك، إن فاكَ عذبُ القول، تجري كلمة الحق على فيك فان لم تحذف من لأخره الميم أعرب (الفم) بالحركات الثلاث الأصلية، سواء أكان مضافا أم غير مضاف، وعدم إضافته في هذه الحالة أكثر، نحو: هذا فمٌ ينطق بالحكمة، إن فماً ينطق بالحكمة يجب أن يسمع، في كل فم أداة بيان"[1].

وأمّا الشرط المتعلق بكلمة (ذو)، فهو أن تكون إضافتها لاسم ظاهر، دال على الجنس، مثل: رائدي ذو فضل، وصديقي ذو أدب. (ذو) هنا بمعنى صاحب، أي ليست (ذو) المعدودة من أسماء الموصول"[2].

ومما سبق ذكره فإن الأسماء الستة كما أشار النحاة، فإنها ، لا تعرب مفردة أو مجتمعة على حال واحدة، بل إن بعضها يشترك في خصائص عامة وبعضها الآخر يمتاز بخصائص منفردة لا يشترك معه فيها غيره من الأسماء.

لغات إعراب الأسماء الستة:

أ- **الإعراب بالحروف:** أو كما يسميها بعض النحاة لغة الإتمام[3].

فالمشهور في الأسماء الستة أنها معربة بالحروف، ومعنى إعراب الأسماء الستة بالحروف، هو أن الحروف تنوب عن الحركات في الإعراب، فالواو تنوب عن الضمة في حالة الرفع، والألف تنوب عن الفتحة في حالة النصب، والياء تنوب عن الكسرة في حالة الجرّ، والإعراب بالحروف هو الأشهر والأقوى إلا في كلمة (هن)[4].

---

(1) عباس حسن: النحو الوافي، 109/1.

(2) المرجع نفسه، 1 / 109 – 110.

(3) ينظر: صبيح التميمي: هداية السالك إلى ألفية ابن مالك، 82//1.

(4) ينظر: ابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك، 39/1، وعباس حسن: النحو الوافي، 113/1.

ب- لغة القصر: وهته اللغة تأتي من حيث الشهرة والقوة في المنزلة الثانية بعد الإعراب بالحروف والقصر يدخل ثلاثة أسماء وهي (أبٌ، أخٌ، حمٌ)، ولا يخل(ذو) ولا (فم) محذوف الميم، لأن هذين الاسمين ملازمان للإعراب بالحروف. ولا يدخل (هنٌ)[1].

والمراد بالقصر هو: " إثبات الألف في آخر اسم من تلك الأسماء الثلاثة، (أبٌ، أخٌ، حمٌ) مع إعرابها بالحركات المقدرة على تلك الألف في جميع أحوالها، مثلما يحدث حين إعراب(فتى) و(عصا)، فتقول: يهتم أباك بتربية أبنائه، فأباك: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الألف للتعذر، وهو مضاف والكاف ضمير متصل مبني على الفتح في محل جر مضاف إليه" [2] و "نحو: إنَّ أباك يهتم بتربية أبنائه، فكلمة أباك في هذه الجملة هي اسم (إن) منصوب وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على الألف للتعذر، وهو مضاف والكاف ضمير متصل مبني على الفتح في محل جر مضاف إليه"[3].

فهذه هي اللغة التي تأتي فيها الأسماء الستة معربة إعرابا تقديريا.

" وقولنا أيضا: أثنيت على أباك، فأباك هنا: اسم مجرور بـ (على) وعلامة جره الكسرة المقدرة على الألف للتعذر، وهو مضاف والكاف ضمير متصل مبني على الفتح في محل جرّ مضاف إليه"[4].

" ومن شواهد هذه اللهجة قول الراجز "[5]:

إنَّ أباهَا وأبَا أبَاهَا قدْ بلغَا في المجدِ غَايتِهَا

---

[1] عباس حسن: النحو الوافي، 1 / 113.

[2] محمود سليمان ياقوت: النحو التعليمي والتطبيق في القرآن الكريم، ص77.

[3] المرجع نفسه، ص77.

[4] المرجع نفسه، ص77.

[5] ابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، 1 / 45.

وإعراب لفظة أباها الأولى المسبوقة بإنَّ هو: " اسم (إنَّ) منصوب وعلامة نصبه الفتح المقدر على الألف للتعذر وهو مضاف، وضمير الغائبة مبني في محل جر بالإضافة.

وأبا: اسم معطوف على (أباها) منصوب وعلامة نصبه الفتح المقدر على الألف للتعذر وهو مضاف"[1].

" وأباها: مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسر المقدر على الألف للتعذر، وهو مضاف وضمير الغائبة مبني في محل جر بالإضافة "[2].

" حيث اعتبرت (أبا) في المواضع الثلاثة اسما مقصورا معربا بحركات تقدر على ألفة للتعذر، واستعمال (أب) و (أخ) و (حم) مقصورة، أي بالألف مطلقا أكثر وأشهر من استعمالها منقوصة، أي محذوفة اللامات معربة على الأحرف الصحيحة بالحركات وعلى هذه الجمل المثل المشهور: (مُكره أخاك لا بطل)، حيث استعملت لفظة (أخاك) في هذا امثل مقصورة، فثبتت الألف في آخره"[3]، وكان إعرابه كالآتي:

" أخاك: مبتدأ مؤخر مرفوع، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الألف، وهو مضاف، والكاف في محل جر مضاف إليه"[4].

ج- لغة النقص: وهي لغة تأتي في الأسماء الستة وتجعلها كالأسماء الصحيحة فتعرب وتكون بحذف آخر الاسم وهو اللام، وإعرابه يكون بحركات ظاهرة على الباء في (أبٌ) وعلى الخاء في (أخٌ) وعلى الميم في (حمٌ) مع كون هذا الاسم مضافا[5].

---

(1) ابن عقيل :شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك،1 / 45 – 46.

(2) المصدر نفسه، 1 / 45 – 46.

(3) المصدر نفسه، 1 / 45 – 46.

(4) صبيح التميمي: هداية السالك إلى ألفية ابن مالك، 1//83.

(5) المصدر نفسه ، 1/ 83.

وهذه اللغة نادرة، حيث عدَّ ابن مالك لغة القصر أشهر من لغة النقص، ويظهر ذلك في قوله[1]:

وفي أبٍ وتاليَيهِ يندُرُ وقصرُهَا من نقصهِنَ أشهُر

والنقص يدخل أربعة أسماء وهي (أبٌ، أخٌ، حمٌ، هنٌ)، ولا يدخل (ذو) ولا (فم) محذوف الميم، لأن هذين الاسمين ملازمان للإعراب بالحروف عند استيفائهما الشروط المتعلقة بهما[2].

و " الأشهر في إعراب الاسم (هن) أن يكون على هذه اللغة، وأن يعرب بالحرف"[3].

ومن أمثلة هذه اللغة قولنا: كان أبُكَ مخلصا، وان أَبَكَ مخلص، وسررتُ من أبِك لإخلاصه، فكلمة (أبُ) الأولى اسم (كان) مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على الباء، وكلمة أبَ الثانية اسم (إن) منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على الباء، وكلمة أبِ الثالثة اسم مجرور ب (من) وعلامة جره الكسرة الظاهرة على الباء[4].

والمستفاد من جملة ما تقدم أنّ اللغة الأشهر لإعراب الأسماء الستة هي الإعراب بالحروف.

فهذه هي اللغات التي تعرب بها الأسماء الستة (القصر والنقص)، فمن الأسماء الستة ما فيه لغة واحدة (ذو) و (فم) بغير الميم.

" وما فيه لغتان وهو (هن) "[5].

---

(1) ابن مالك: ألفية ابن مالك، ص14.

(2) ينظر، عباس حسن: النحو الوافي، 1 / 113.

(3) عبد الرزاق فياض علي: الإعراب التقديري في الأسماء، 196/19.

(4) ينظر، المرجع السابق،112/1.

(5) عباس حسن،النحو الوافي،1 / 113.

" وما فيه ثلاث لغات وهو أب، أخ، حم"[1].

" وإنما تكون العلامة الإعرابية مقدرة، إذا لم توجد علامة إعرابية ظاهرة مناسبة نحو قولنا: كان أبو بَكرٍ الصديق رفيق الرسول عليه الصلاة والسلام، فكلمة أبو يكون إعرابها كالآتي: اسم كان مرفوع بالواو الظاهرة، ولا داعي للتقدير في هذه الحالة، لوجود الواو الظاهرة التي تصلح أن تكون علامة إعرابية مناسبة"[2].

وفي هذه الحالة يمكن القول إن الأسماء الستة لا تقدر فيها العلامة الإعرابية إلا في حالة عدم وجود حركة إعرابية ظاهرة على هذا النوع من الأسماء.

" وكلّ علم مضاف صدره من الأسماء الستة يلتزم حالة واحدة لا يتغير فيها آخره، ومهما اختلفت العوامل الإعرابية يكون إعرابه بعلامة مقدرة، سواء أكانت العلامة حرفا أم حركة، على حسب اللغات المختلفة السالفة"[3].

وأما إذا أعرب أحد الأسماء الستة بالحروف، وأضيف إلى اسم أوله ساكن مثل: جاء أبُو المكارم، ورأيت أبَا المكارم، وقصدت إلى أبِي المكارم(فإنّ حرف الإعراب هو: الواو، والألف، أو الياء) يحذف في النطق لا في الكتابة، وحذفه لالتقاء الساكنين فهو محذوف لعلة، فكأنه موجود. فعند الإعراب نقول: (أبو) فاعل مرفوع بواو مقدرة نطقا، و (أبا) مفعول به منصوب بألف مقدرة نطقا، و (أبي) اسم مجرور بياء مقدرة نطقا. فيكون هذا الإعراب نوعا من الإعراب التقديري، وذلك بحسب مراعاة النطق. أما بحسب مراعاة المكتوب فلا تقدير[4].

---

(1) عباس حسن :النحو الوافي،1 /113.

(2) المرجع نفسه،1/ 115.

(3) المرجع نفسه، 1/ 114.

(4) ينظر،المرجع نفسه ،1 / 115.

وخلاصة القول أن الذي نراه ويؤكده النحاة من قدماء ومحدثين، أن الأسماء الستة تعرب على ثلاث لغات (الإتمام، والنقص، والقصر).

تقدر الحركات الإعرابية في الأسماء الستة إذا أضيفت إلى ياء المتكلم من نحو: جاء أبي، كما تقدر العلامة الإعرابية أيضا على الأسماء الستة خاصة إذا أثبتت فيها ألف القصر، كقولنا: إن أباك أحسن تربيتك.

وتظهر العلامة الإعرابية على الأسماء الستة، إذا قبل هذا الاسم ظهور الحركة عليه.

" في إعراب الأسماء الستة اختلاف، بين مذهب يرى أنها معربة بالحركات، وهو مذهب الربعي وقوم، ومذهب آخر يرى أن الحركة مقدرة في الأسماء الستة، وهو ما ذهب إليه سيبويه والفارسي وجمهور البصريين، في حين يرى قطرب والزجاجي والزيادي من البصريين، وهشام من الكوفيين أن هذه الأسماء الستة معربة بالحروف النائبة عن الحركات"[1].

[1] أبي حيان الأندلسي: ارتشاف الضرب من لسان العرب، تح رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، ط 1، القاهرة، 1998م، 1 / 837.

الفصل الثاني

التقدير الإعرابي في الفعل

المبحث الأول:التقدير الإعرابي في الفعل المضارع المعتل الآخر (بالألف ،بالواو،بالياء).

المبحث الثاني:التقدير الإعرابي على الحرف الأخير إذا تحرك لالتقاء الساكنين.

المبحث الثالث:التقدير الإعرابي في الأفعال الخمسة المؤكدة.

أولا: التقدير الإعرابي في الفعل المضارع المعتّل الآخر(بالألف، بالواو، بالياء):

قبل البدء في الحديث عن الفعل المضارع المعتّل الآخر وعن الأنواع التي تتفرع منه، وذكر الحالات الإعرابية المتعلقة به، كان لِزامًا علينا أولاً أن نُدرج تعريفًا واضحا للفعل المضارع، باعتباره الفعل الوحيد الذي يدخله الإعراب في حين أنّ باقي الأفعال ملازمة لحالة البناء. وهكذا حتى يتسنى لنا الوُقوف على مواطن التقدير الإعرابي في الفعل المضارع المُعتل الآخر.

"والفعل المضارع هو ما يدّل على معنى في نفسه مُقترن بزمن يحتمل الحال أو الاستقبال، وقد سُمِيَّ مُضارعًا، لأنّه يُضارع اسم الفاعل؛ أي يساويه في عدد الحروف وعدد الحركات، وعدد السكنات، مثل:"يَذْهَب وذَاهِب، يحكمُ وحاكمٌ" [1] أو لأنَّه يُضارع الاسم من حيث أنّه الفعل الذي يدخله الإعراب فهو بمثابة الاسم من ناحية أنّه مُعرب، حيث يُعرب بحركات ظاهرة ،ولو أنّ الفعل المضارع يُبنى أيضا. فهو يُبنى على الفتح عند اتصاله اتصالاً مباشرًا بإحدى نُونَي التوكيد الثقيلة والخفيفة(لَتَكْتُبَنَّ) ويُبنى على السكون عند اتصاله بنون النِسوة اتصالاً مباشرًا(هُنَّ يَكْتُبْنَ) وحالات بناء الفعل المضارع مشروحة في كُتب النّحو.

وما يجدُر التنويه إليه هو أنّ الفعل المضارع يُعربُ إعرابًا تقديريًافي الحالات الآتية:[2]

1 إذا كان الفعل المضارع(معتلَ الآخر)بالألف فعلامة الرفع هي الضمة(المُقدّرة) على الألف للتعذُر، نحو:(يسعَى- يخشَى،ينهى)، يخشَى: فعلٌ مُضارع مرفوعٌ وعلامة رفعه الضمة المُقدّرة على الألف للتَعذُر

[1] محمود سليمان ياقوت: النحو التعليمي والتطبيق في القرآن الكريم، ص487.

[2] عبد الحميد ديوان: النحو المبسط، دار العزة والكرامة للكتاب، ط1، وهران، 2012م، ص135.

2 إذا كان الفعل المضارع(معتلَ الآخر) بالواو أو الياء، فإنَّ علامة رفعه هي الضمة المقدَّرة(للثقل) .

ومما تقدم يتبين أن الفعل المضارع المختوم بالألف إنما يتعذر فيه ظهور الحركة الإعرابية لأن هذه الألف لا تقبل ظهور الحركات الإعرابية عليها،في حين تقدر الحركة الإعرابية على الفعل المنتهي بالواو أو الياء للثقل.

الفعل المضارع المعتل الآخر والتقدير الإعرابي:

أولا: تعريف الفعل المعتل: " وهو ما يكون في أُصُولِه حرفُ علّة وحروفُ العلّة هي الألف والواو، والياء" [1] وفي هذا المقام نُورد ما قاله الحريري في باب حروف العلّة، حيث يقول:[2]

والوَاوُ واليَاءُ جَمِيعًا والأَلِفْ هُنَّ حُرُوفُ الاعتِلالِ المُكتَنِفْ

" فهذه الحروف الثلاثة التي هي الألف المُنفتِح ما قبلها، والياء المُنكسر ما قبلها، والواو المضموم ما قبلها، تُسمَى حروف الاعتلال، وحروف المدِّ واللِّين، والحركات الثلاث التي هي: الضمة، والفتحة، والكسرة مجانسة لها، وعند أكثر النحويين أنَّ الحركات مأخوذة منها ومتفرعة عنها، وعند بعضهم أنّ هذه الحروف مأخوذة من الحركات احتجاجا بأنّه متى أُشبعت الفتحة، صارت ألفًا، والضمة صارت واوًا، والكسرة صارت ياءًا، فإنْ لم يكن ما قبل الواو مضمومًا، ولا ما قبل الياء مكسورًا، لم يكونا حرفي اعتلال". [3] يرى بعض النحاة أن هذه الحروف الثلاثة (الألف،و الياء،و الواو)إذا لم يحرّك ما قبلها،فلا تعتبر من حروف العلة. "ومن المفاهيم الشائعة لدى القدماء أنّ حرف المدّ هو حرف العلّة الساكن المسبوق بحركة من جنسه، مثل: الألف في قامَ وسَار وكِتاب، والواو في نُور وسُوق

---

[1] محمود سليمان ياقوت:النحو التعليمي و التطبيق في القرءان الكريم ، ص141.

[2] الحريري: شرح ملحة الإعراب، ص102.

[3] المصدر نفسه، ص102.

وعَجُوز، والياء في دِين وسَعيد وعَرِين، وحرف اللين هو الواو أو الياء الساكنتان المسبوقتان بفتحة، مثل: الواو في حَوْض وذَوْق، والياء في بَيْت وزَيت. وحرف العلّة عندهم هو الواو والياء المتحركتان كالواو في وَرَقْ والياء في يُسْر، وهما مضارعتان للحروف الصحيحة لاحتمالهما الحركة"[1]

يرى بعض اللغويين أن حروف العلّة هي مشابهة للحروف الصحيحة،و ذلك من حيث قبولها الحركة الإعرابية.

وفيما يخص حروف العلّة نستطيع القول بأنّ هُناك بعض الاختلاف البسيط في تحديد حروف العلّة، فهناك من يعتبر أنَّ حروف العلَّة هي: الألف المسبوقة بفتحة والياء المسبوقة بكسرة، والواو المسبوقة بضمة، وحروف المدِّ واللِّين، مجانسة لها. وهي في هذا تتفق مع حروف المدِّ، من حيث أنَّها تُشاركها في الاستباق بحركة من جنسها بينما نجد أنَّ حروف اللين تختلف في ذلك، حيث تخرج الألف من حروف العلة، وتجعل الواو والياء غير مسبوقتين بحركة من جنسهما.[2]

ثانيا: أقسام الفعل المعتل: ينقسم الفعل المعتل إلى أقسام، وهي كالآتي:[3]

1-المثال: وهو ما كانت فاؤه حرف علّة، مثل: وقف، يئس، وعد، وزن،يبس.

2-الأجوف:وهو ما كانت عينه حرف علّة، مثل: صام، قال، باع، نام،جال صال.

3-الناقص: وهو ما كانت لامه حرف علّة، مثل: لقي، خشي، دعا، نما،عدا،مشي.

4-اللفيف: وهو الذي يجتمع في أصوله حرفا علّة، وهو نوعان:

أ)- اللفيف المقرون: وهو ما كانت عينه ولامه حرفي علّة مثل: عوى، طوى، شوى.

---

[1] جعفر نايف عبابنة: التقاء الساكنين بين الحقيقة والوهم، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، ، الجامعة الأردنية، العدد 66،2000م،ص47.

[2] ينظر، الحريري: شرح ملحة الإعراب، ص102، وجعفر نايف عبابنة: التقاء الساكنين بين الحقيقة والوهم، ص 47.

[3] ينظر،محمود سليمان ياقوت: النحو التعليمي والتطبيق في القرآن الكريم، ص141.

ب)- اللفيف المفروق: وهو ما كانت فاؤه ولامه حرفي علّة مثل: وقى، وعى، وفى.

ويمكن لنا أن نلخص أقسام الفعل المُعتل في المخطط الآتي:[1]

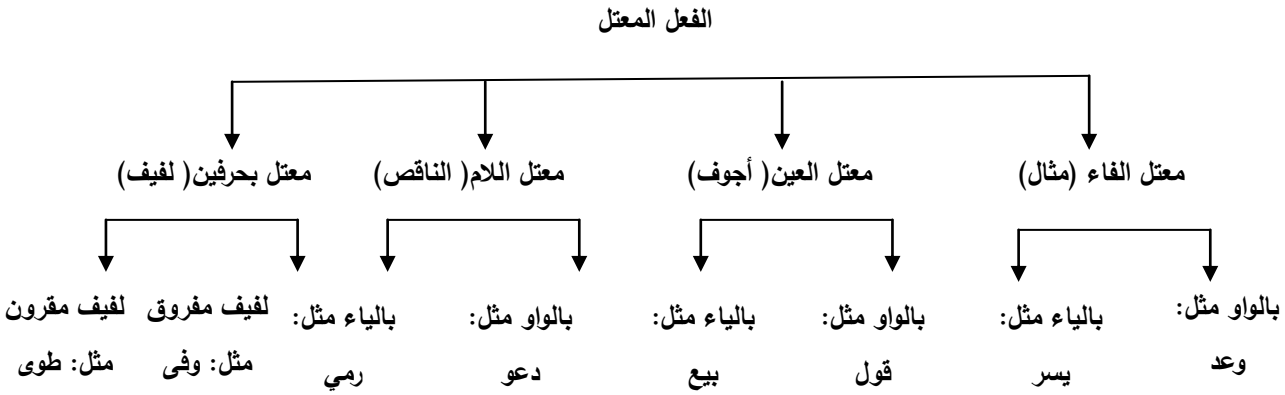

وما يَهُمُنا هنا هو الفعل المضارع المعتّل الآخر، والحالات الإعرابية التي يكون عليها، والتعرف على كيفية إعرابه، وهل يكون إعرابه إعرابًا بالحركات الظاهرة، أم بالحركات المُقدّرة، أم يعرب بالحروف نيابة عن الحركات؟ وما هي الحالات التي تُحذف فيها حروف العلّة؟

وللإجابة عن هذه الأسئلة وجب علينا أولاً التعرف على أنواع الفعل المضارع المعتّل الآخر، والتي تجرى على ثلاثة أنواع، هي كالآتي:[2]

1)- ما كان مختوما بالألف: كقوله تعالى:﴿أَرَءَيْتَ ٱلَّذِى يَنْهَىٰ ۝٩﴾

العلق:[9- 10] ، و قوله تعالى: ﴿ تَتَجَافَىٰ جُنُوبُهُمْ عَنِ ٱلْمَضَاجِعِ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ خَوْفًا وَطَمَعًا وَمِمَّا رَزَقْنَـٰهُمْ يُنفِقُونَ ۝١٦ ﴾ [السجدة:16].

---

[1] إبراهيم قلاتي: قصة الإعراب، ص522.

[2] ينظر،صبيح التميمي: هداية السالك إلى ألفية ابن مالك، 151/1.

يخشى المؤمن ربَّه،يسعَى الولدُ البَار إلى نيلِ رِضَا والديه،يرضَى الصابِرُ بنصيبِه.

2)- ما كان مختوما بالواو: كقوله تعالى:﴿يَدۡعُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُۥ وَمَا لَا يَنفَعُهُۥۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلضَّلَٰلُ ٱلۡبَعِيدُ ﴿١٢﴾ ﴾[الحج: 12].

يسمو المرء بالخلق الطيب،يدعو المُؤمن لأخيه بالهداية، وقوله تعالى: ﴿ يَوۡمَ يَدۡعُوكُمۡ فَتَسۡتَجِيبُونَ بِحَمۡدِهِۦ وَتَظُنُّونَ إِن لَّبِثۡتُمۡ إِلَّا قَلِيلٗا ﴿٥٢﴾ ﴾[الإسراء:52].

3)- ما كان مختوما بالياء: كقوله تعالى:﴿رَبَّنَآ إِنَّكَ تَعۡلَمُ مَا نُخۡفِي وَمَا نُعۡلِنُۗ وَمَا تَخۡفَىٰ عَلَى ٱللَّهِ مِن شَيۡءٖ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَلَا فِي ٱلسَّمَآءِ ﴿٣٨﴾ ﴾[إبراهيم: 38]،و قوله تعالى: ﴿ وَدَّ كَثِيرٞ مِّنۡ أَهۡلِ ٱلۡكِتَٰبِ لَوۡ يَرُدُّونَكُم مِّنۢ بَعۡدِ إِيمَٰنِكُمۡ كُفَّارًا حَسَدٗا مِّنۡ عِندِ أَنفُسِهِم مِّنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ ٱلۡحَقُّۖ فَٱعۡفُواْ وَٱصۡفَحُواْ حَتَّىٰ يَأۡتِيَ ٱللَّهُ بِأَمۡرِهِۦٓۗ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٌ ﴿١٠٩﴾ ﴾ [البقرة:109]. "وهذه الأحرف الثلاثة تكون في الرفع ساكنة، فأمّا النصب فتَنفَتِح الياء والواو وتبقى الألف على سُكونها".[1]

وإعراب هذه الأفعال(يَنْهَى، ويَدْعُو، ونُخْفِي) يكون إعرابًا بالحركات المقدّرة منع من ظُهورها التعذُر أو الثِقل، وهذا ما سنفصل الحديث عنه.

"كما نجد تقسيمًا آخر للأفعال المُعتلة الآخر، وهذا التقسيم ارتآه عُلماء العربية، فقد قَسمُوا هذا النوع من الأفعال إلى قسمين وهما:

أفعال مُعتلة الآخر بالياء، مثل: يَقضِي، ويَرمِي،يمشي،يجري، وأفعال مُعتلة الآخر بالواو، مثل: يَدعُو، ويَغْزُو، يعدو،يرنو، أمّا ما ظاهرُه أنّه مُعتل الآخر بالألف، مثل: يَسْعَى،

[1] ابن جني: اللّمع العربية، تح :سميح أبو مغلي، دار مجدلاوي، عمان 1988م، ص89.

ويَخْشَى، فالألف فيها ليست أصلاً من أصول الكلمة، وإنّما هي مُنقلبة عن أصل كما يرى النحاة"[1] يقول سيبويه:" والألف تكون بدلا من الياء والواو إذا كانتا لامين في رمَى وغزا، نمى، ونحوهما وإذا كانتا عينين في قال، وباع ، و صام" [2]. وإلى مثل ذلك أشار ابن يعيش بقوله:" فأمّا الألف فلا تكون أصلاً في شيء في الأسماء المتمكنة، والأفعال، وإنّما تكون زائدة أو مُنقلبة عن غيرها" [3]. وقال:" ولا يخلو حرف العلّة إذا كان لاما من أن يكون واوا أو ياءا"[4]." دون الإشارة إلى الألف".[5]

يتفق أغلب اللغويين في أن الألف التي ينتهي بها الفعل المعتل ليست من أصل الكلمة؛أي أنها منقلبة عن غيرها، و مثال ذلك:باع البقال سلعة هذا الأسبوع،يخشى المريض الوخز بالإبر،يسعى المؤمن إلى الخير.

"هذا وقد ذكروا أنّ مُضارع الأفعال المعتلة الآخر بالواو يأتي على وزن(يفعُل) بضم العين، ومضارع الأفعال المعتلة الآخر بالياء يأتي على وزن(يفعِل) بكسر العين، قياسا على الصحيح من الأفعال من ناحية. ولئلا لا تلتبس ذوات الياء بذوات الواو" [6]. يقول ابن عصفور:" ألا ترى أنّ مضارع(غَزا) لو جاء على(يفعِل) لقلت(يغزِي) فيصير كيرمي، وكذلك مضارع(رمَى) لو جاء(يفعُل) لقلت: يرمُو، كيَدعُو، فالتزموا في مضارع ذوات الواو (يفعُل) وفي مضارع ذوات الياء(يفعِل) لئلا تختلط ذوات الياء بذوات الواو"[7]، ويتضح مما تقدم ذكره أنّ علماء العربية، وبتقسيمهم الثنائي للأفعال المعتلة

---

[1] محمد الروابده، إعراب الفعل المضارع المعتل الآخر المجزوم، مؤتة للبحوث والدراسات، جامعة مؤتة، قسم اللغة العربية، العدد2، 1997م، 44/12.

[2] سيبويه: الكتاب، 313/2.

[3] المرجع السابق، 44/12.

[4] محمد الروابده: إعراب الفعل المضارع المعتل الآخر المجزوم، 44/12.

[5] المرجع نفسه، 44/12.

[6] المرجع نفسه، 44/12.

[7] المرجع نفسه،12/ 44.

الآخر يرون أنّ الألف ليست من أصول الكلمة، وإنّما هي زائدة أو مُنقلبة عن غيرها. فالألف عندهم حسب هذا التقسيم لا تُعد من الحروف التي تنتهي بها الأفعال مُعتلة الآخر.

إعراب الفعل المضارع المعتل الآخر:

" أمّا عن إعراب الفعل المضارع المُعتل الآخر فإنّهم ذكروا أنَّ إعرابه بالحركات كإعراب الصحيح من الأفعال، وإعراب الأسماء المقصورة والناقصة فإعراب: يرمِي، إعراب الدَاعِي، وإعراب يسعى إعراب مصطفى، فالثقل في المضارع الناقص والاسم الناقص واحد، والتعذر في الفعل المنتهي بألف والاسم المقصور واحد هذا إذا لم يتصل آخر هذا الفعل بشيء، فإن اتصل به شيء مثل: يسعى، يسعون و يسعيان، فيكون إعرابه بالحروف كما هو معلوم. وبالتالي تكون حركة هذا الفعل المعتل الآخر إذا كان منصوبا فتحة، حيث تظهر هذه الفتحة على آخر الفعل المعتل الآخر بالواو، أو بالياء"، [1] مثل:" لن يصفوَا الماءُ إلا بالتنقية، فيصفوا: فعل مضارع منصوب بفتحة ظاهرة على الواو، ومثل: لن يبغيَ أخٌ على أخيه، فيبغيَ: فعل مضارع منصوب بفتحة ظاهرة على الياء".[2]" وظُهور هذه الفتحة على هذا الفعل المعتل الآخر بالواو أو الياء إنّما لخفتها، بينما لا تظهر على المعتل الآخر بالألف للتعذر" [3]،نحو: لن يرضَى العاقلُ بالأذى، فيرضَى، فعل فعل مضارع منصوب ب (لن) وعلامة نصبه فتحة مقدَّرة على الألف منع من ظُهورها التعذر [4]، وفي حالة الرفع فإنّ الضمة لا تظهر على آخر الفعل المعتل الآخر بالألف للعلَّة نفسها" [5]، فتقول: يخشى الصالحُ ربَّه، فيخشَى: فعل مضارع مرفوع

---

[1] محمد الروابده:إعراب الفعل المضارع المعتل الآخر المجزوم ،44/12.

[2] عباس حسن: النحو الوافي، 183/1.

[3] المرجع السابق،45/12.

[4] عباس حسن:النحو الوافي، 1/ 182.

[5] محمد الروابده:إعراب الفعل المضارع المعتل الآخر المجزوم،45/12.

بضمة مقدَّرة على الألف، منع من ظهورها التعذر [1]" أمَّا الفعل المعتل الآخر بالياء أو بالواو فإنَّها لا تظهرُ لثقل نُطقها على آخرهُما"، [2] نحو: يمشِي الحازم في الطريق المأمون، فيمشِي: فعل مضارع مرفوع بضمة مقدّرة على الياء منع من ظهورها الثقل [3]، ونحو: يسمُوا العالم، فيسمُوا: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدَّرة على الواو منع من ظهورها الثقل.

وفي هذا الصدد يقول ابن عصفور:" فتحذف الضمة لاستثقالها في الياء والواو، لأنّها مع الواو بمنزلة واوين، ومع الياء بمنزلة ياء وواو وذلك ثقيل" [4]وشبيه بهذا ما ذكره ابن يعيش يقول:" واعلم أنّك إذا قُلت: يغزُو ويرمِي ويخشَى فعلامة الرفع ضمة مقدّرة استثقل اللفظ بها على واو مضموم ما قبلها، وعلى ياء مكسور ما قبلها، فحُذفَت والنيّة فيها الحركة"[5].

الحركة"[5].

" والمُراد بتعذر النُطق في الفعل المختوم بالألف، هو استحالة نُطق الحركة على الألف لأنّها حركة طويلة دائما، ولا تكون حركة على حركة". [6]

"وأمّا الثقل الحاصل في الفعل المنتهي بالياء أو بالواو، إنّما هو صعوبة نُطق الحركة على الواو والياء، إذ يمكن تحريكهما في سياقات صوتية معينة". [7]

هذا وقد وردت مجموعة من الشواهد، الشعرية على خلاف ما هو مشهور من إعراب الفعل المضارع المعتل الآخر، وقد عُدّت من الضرورات، ومنها:"[1].

---

[1] ينظر،عباس حسن:النحو الوافي، 182/1.

[2] محمد الروابده:إعراب الفعل المضارع المعتل الآخر المجزوم، 45/12.

[3] المرجع السابق، 1/ 183.

[4] محمد الروابده: إعراب الفعل المضارع المعتل الآخر المجزوم، 45/12.

[5] المرجع نفسه،45/12.

[6] صبيح التميمي: هداية السالك إلى ألفية ابن مالك، 1/ 152.

[7] ينظر، المرجع نفسه ، 1/ 152.

-عدم ظهور الفتحة على الواو والياء في آخر المضارع المعتل: حيث سبق وأن ذكرنا أنّ النصب يظهر على ما كان آخره واوا أو ياءً، نظرًا لخفة الفتحة لكن جاءت ضرورات بخلاف هذا، فقُدّر فيها ظُهور الفتحة على الواو والياء.

فمن تقدير الفتحة على الواو قول الشاعر:[2]

إِذَا شِئْتَ أَنْ تَلْهُو بِبَعْضِ حَدِيثِهَا رَفَعْنَ وَأَنْزَلْنَا القَطِينَ المولدَا

فتلهو: فعل مضارع منصوب ب" أن" وعلامة نصبه الفتحة المقدّرة على الواو.

ومن تقدير الفتحة على الياء قول الشاعر:[3]

مَا أَقْدَرَ اللهُ أَنْ يُدْنِي عَلَى شَحَطٍ مَنْ دَارُهُ الحَزْنُ مِمَّنْ دَارُهُ صُولٌ.

فيُدنِي: فعل مضارع منصوب ب(أن) وعلامة نصبه الفتحة المقدّرة على الياء" وقد يحدث في حالة سكون الياء أن تُحذف الياء ويكتفي بالكسرة للدلالة عليها ،كقول الشاعر": [4]

وأَغْضِي عَلَى أَشْيَاءَ مِنْك لتُرْضِنِي وَأُدْعَى إِلَى مَا تَسُرّكُم فأجِيبُ.

" فسكّن الياء من(ترضيني)واجتُزِأَ بالكسرة عنها".[5]

" وأمّا في حالة الجزم، فقد ذكر النحاة أنّ الفعل المضارع المعتل الآخر إذا سُبق بجازم فإنه يحذف آخره، ويُعوض عن المحذوف بحركة من جنسه تُوضع على الحرف الذي قبله"[6]، يقول ابن يعيش:" حُذفت لاماتها للجزم، وبقيت الحركات قبلها تدل على

---

[1] المرجع نفسه، 1/ 153- 154.

[2] صبيح التميمي:هداية السالك إلى ألفية ابن مالك، 1/ 154.

[3] المرجع نفسه ، 1/ 154.

[4] المرجع نفسه، 1/ 154.

[5] المرجع نفسه، 1/ 154.

[6] محمد الروابده:إعراب الفعل المضارع المعتل الآخر المجزوم،45/12.

المحذوف، فالضمة في(لم يغزُ) دليل على الواو المحذوفة والفتحة في(لم يخشَ) دليل على الألف المحذوفة، والكسرة في(لم يرمِ) دليل على الياء المحذوفة".[1]

ومن أمثلة جزم الفعل المضارع المعتل الآخر قولنا: لمْ يرقَ العاجزُ، لن يرضَ المسلم الأذى لأخيه، فكلمة يرقَ ويرضَ: فعل مضارع مجزوم، وعلامة جزمه حذف الألف، وتبقى الفتحة دليلا عليها ونحو: لم يبدُ النجم وراء السحب المتراكمة، فالفعل:« يبدُ» مضارع مجزوم، وعلامة جزمه حذف الواو، وتبقى الضمة قبلها دليلا عليها، وقولنا: لم يبنِ المجدَ إلاَّ العصاميون، فالفعل: يبنِ: مضارع مجزوم وعلامة جزمه حذف الياء، وتبقى الكسرة قبلها دليلا عليها.[2]

" لقد اختلف النحاة في كيفية الحذف هل كان من تأثير الجازم على آخر الفعل فحذفه ثم عُوِّضَ عن المحذوف بحركة من جنسه، أم حَذَفَ الحركة المقدَّرة كما حذفها في الصحيح من الأفعال، ثم جاء حذفُ الحرف لينقص لفظ المرفوع عن لفظ المجزوم ولا يستويا على حد تعبيرهم؟".[3]

وممن قال إنّ الجازم حذف الحرف هو سيبويه، ويظهر ذلك من قوله:" واعلم أن الآخر إذا كان يُسكن في الرفع حُذف في الجزم لئلا يكن الجزم بمنزلة الرفع، فحذفوا كما حذفوا الحركة، ونون الاثنين والجمع، وذلك قولك: لم يرمِ ولم يغزُ ولم يخشَ، وهو في الرفع ساكن الآخر، تقول: هو يرمي، ويغزو ويخشى".[4]

ووافق المبرد سيبويه في ذلك فقال:" فإنْ لَحِقَ شيئًا من هذه الأفعال الجزم، فآية جزمها حذف الحرف الساكن، لأنّ الجزم حذف، فإذا كان آخر الفعل متحركا، حذفت الحركة،

---

[1] ابن يعيش:شرح المفصل،9/77-78.

[2] ينظر،عباس حسن:النحو الوافي،1/183.

[3] محمد الروابده:إعراب الفعل المضارع المعتل الآخر المجزوم،12/45.

[4] سيبويه:الكتاب،1/23.

وإذا كان ساكنا حذف الحرف الساكن، تقول: لم يغزُ، ولم يرمِ كما تفعل بالألف إذا قلت: لم يخشَ".[1]

وتبعهم في ذلك ابن مالك فقال:" وإنّما حذف الجازم هذه الحروف لأنّها عاقبت الضمة، فأُجريت في الحذف مجرى ما عاقبته".[2]

" وقد خالف أبو حيَّان جمهور النحويين، ورأى أنّ الجازم حذف الحركة المقدّرة فقط وجاء حذف الحرف لئلا يلتبس لفظ المجزوم بلفظ المرفوع"، [3] قال:"والتحقيق أنّ هذه الحروف انحذفت عند الجازم لا بالجازم، لأنَّ الجازم لا يَحذِف إلاَّ ما كان علامة للرفع، وهذه الحروف ليست علامة، بل العلامة ضمة مقدّرة، ولأنّ الإعراب زائد على ماهية الكلمة، وهذه الحروف منها، لأنّها أصلية أو مُنقلبة عن أصل والجازم لا يَحذف الأصلي ولا المُنقلب عنه، فالقياس أنّ الجازم حذف الضمة المقدّرة، ثم حذفت الحروف لئلا يلتبس المجزوم بالمرفوع".[4]

يتفق بعض العلماء على أن الجازم قد حذف حروف العلة حتى لا يختلط المرفوع بالمجزوم،فنقول مثلا:لم يرمِ اللاعب الكرة،لم يغزُ الجيش البلاد.

وفي مُقابل حذف حروف العلّة في حالة الجزم في الفعل المضارع المعتل الآخر، نجد ورود بعض الشواهد الشعرية التي تُثبَتُ فيها حروف العلّة مع الجازم، ونحو ذلك" ثُبوت الألف مع الجازم في قول الشاعر:"[5]

إِذَا العَجُوزُ غَضِبَتْ فَطَلَّق ولَا تَرْضَاهَا ولاَ تَمْلّقِ(الرجز)

---

[1] المبرد:المقتضب،تح:محمد عبد الخالق عضيمة،ط3،القاهرة،1994م،272/1.

[2] السيوطي:همع الهوامع في شرح جمع الجوامع،تح:أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، ط 1، بيروت، 1998م، 174/1.

[3] محمد الروابده:إعراب الفعل المضارع المعتل الآخر المجزوم ،46/12.

[4] المصدر السابق،174/1.

[5]السيوطي:همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، 1/ 174.

" فالألف في(تَرْضَاهَا) تُثْبَتُ مع دخول(لا الناهية)".[1]

" ومن ثُبوت الواو مع الجازم قول الشاعر:"[2]

أَلَمْ يَأْتِيكَ والأَنبَاءُ تَنْمِي بِمَا لاَقَتْ لَبُون بَنِي زِيادِ(الوافر)

فقد ثبتت الواو في(تَهْجُو)، والياء في(تَنْمِي).

" وفي مثل هذه الحالات يُعرب الفعل المجزوم بعلامة السكون المقدّرة على حرف العلّة".[3]

وقيل: "إنّ هذه لهجة لقوم من العرب اكتفوا بدُخول الجوازم بحذف الحركة المقدّرة على حرف العلّة".[4]

وأخيرا يجدر بنا القول أنّ الفعل المضارع المعتل الآخر(بالألف، بالواو، بالياء) يكون إعرابه مقدّرًا، "حيث تُقدَّر الفتحة على آخر الفعل المعتل بالألف لعدم قبول الألف الحركات، كما تُقدَّر الضمة في هذا الفعل المعتل بالألف للسبب نفسه."[5]

-أمّا بالنسبة للفعل المضارع المعتل الآخر بالواو أو الياء فإنَّ حركة الفتحة تظهر على آخره، نظرًا لخفتها، لكن وردت بعض الضرورات الشعرية، والتي أجازت تقدير الفتحة على الواو والياء.

-أمّا حركة الضمة فإنّها تُقدّر على آخر الفعل المعتل بالواو أو بالياء، وذلك لِثقل هذه الحركة.

---

(1) السيوطي:همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، 1/ 175.

(2) المصدر نفسه، 1/ 175.

(3) صبيح التميمي:هداية السالك الى ألفية ابن مالك ،1/ 153.

(4) المرجع نفسه ، 1/ 154.

(5) المرجع نفسه، 1/ 153- 154.

-أمّا في حالة الجزم فإنّ الفعل المعتل الآخر إذا دخل عليه جازم، فإنّه يُجزم بحذف حرف العلّة، لكنه هو الآخر وردت شواهد شعرية أُثبتت فيها حروف العلّة، مع وجود الجازم

ثانيا: التقدير الإعرابي على الحرف الأخير إذا تحرك لالتقاء الساكنين:

تعد قضية التقاء الساكنين، قضية اهتم بها اللغويون العرب قديما وحديثا، حيث تباينت فيها الآراء ووجهات النظر، فيرى البعض أنهّا قضية صوتية مهمة، بينما يراها البعض الآخر أنّها من أهم علل الحذف، وهذا ما نجده واردًا عند ابن جني.

وإنّ أول من تحدث عن ظاهرة التقاء الساكنين في النّحو العربي هو سيبويه،وذلك بعد أنْ عقد لها فصلاً مستقلاً جاعلاً عنوانه:(هذا باب ما يُحذَفُ من السواكِن إذا وقع بعدها ساكن)، ومن الأمثلة التي ساقها لهذه الظاهرة:" هذه حُبْلَى الرجل، ومِعْزَى القوم".[1]

" ومن اللغويين الذين ساروا على نهج سيبويه، ابن جني في كتابه(التصريف الملوكي)، فقد عرض هذه الظاهرة في باب الحذف، ويتضح ذلك من قوله" [2]:" ....وما حُذف لالتقاء الساكنين نحو: قُمْ وبِعْ وخِفْ فَحُذِفت الواو والياء والألف لسُكونها وسُكون ما بعدها". [3]

وإلى جانب هذين النحويين(سيبويه وابن جني) نجد اللغوي الصيمري- من نحاة القرن الرابع- الذي درس ظاهرة التقاء الساكنين، في(باب حُكم أواخر الكلم في التقاء الساكنين)، وفي هذا يقول الصيمري [4]:" فأمّا ما يُحذف آخره إذا كان ساكنًا ولقيه ساكن

---

[1] ينظر، حازم علي كمال الدين:دراسة في قواعد النحو العربي في ضوء علم اللغة الحديث،تح:رمضان عبد التواب،مكتبة الآداب،سوهاج،1996م،ص50 ،و سيبويه:الكتاب،156/4.

[2] ينظر، المصدر نفسه،ص50.

[3] المصدر نفسه ،ص50،نقلا عن ابن جني:التصريف الملوكي،تح: محمد الحموي، ط2،القاهرة،ص35-36.

[4] حازم علي كمال الدين: دراسة في قواعد النحو العربي في ضوء علم اللغة الحديث ،ص50.

فهو ما كان في آخره واو قبلها ضمة، أو ياء قبلها كسرة، أو ألف قبلها فتحة، وهذا يكون في الأسماء والأفعال". [1]

ويظهر مما تقدم أنّ النحاة قد تعرضوا لظاهرة التقاء الساكنين من باب الحذف على أساس أنّ السواكن لا تلتقي في اللغة العربية.

" ففي الأسماء نحو: أخٌ، وأبٌ، قاضٍ، وغازٍ، وعصًا، رحًى، وهذه الأسماء إذا وصل الكلام ولقيها ساكن حذفت أو أخرها، لالتقاء الساكنين مثل قولك: مررت بقاضي المدينة، وغازي المسلمين، وعصا الرجل، ورحي القوم، وهذا أخو الرجل، وأبو العشيرة.... وأمّا ما في الأفعال فنحو: غزَا، يغزُو، ورَمى يرْمِي، ونَهى ينهِي نحذفها لالتقاء الساكنين.... فتقول: غَزَا الرجل، ويغْزُو القوم، وترْمِي ابنك، ويَنْهَى الناهِي، ويدعُو الدَاعِي...." [2]

وما يتضح من خلال عرضنا لهذه الأقوال والآراء التي تناولت ظاهرة التقاء الساكنين أنّ هذه القضية قد أخذت إطارًا واسعًا لدى اللغويين القدماء، وذلك من خلال تخصِيصِهِم لأبواب خاصة بها.

وقال أبو حيان الأندلسي:" الساكنان من كلمتين، وإنْ اعتل أولهما وحركة ما قبله من جنسه حُذِف". [3]

"كما نجد ظاهرة التقاء الساكنين واردة في علم التجويد،حيث يقرر علماء التجويد أنّ الساكنين إذا التقيا في كلمتين– و لا يكون ذلك إلاّ في حالة الوصل– ولابد حينئذ من

---

[1] حازم علي كمال الدين:دراسة في قواعد النحو العربي، ص 50، نقلا عن الصيمري:التبصرة والتذكرة ،تح:فتحي أحمد مصطفى علي الدين،جامعة أم ا لقرى،السعودية،1982م،2/723–724.

[2] المصدر السابق، ص51.

[3] حازم علي كمال الدين: دراسة في قواعد النحو العربي في علم اللغة الحديث،ص 51،نقلا عن أبي حيان الأندلسي تقريب المقرب في النحو،تح:محمد جاسم الدليمي،دار الندوة،بيروت،1987م،ص199.

التخلص من هذا الالتقاء،وفقا لقواعد اللغة العربية،و ذلك إمّا بحذف الساكن الأول أو تحريكه"[1].

" فالتخلص منهما بالحذف يكون في حرف المدّ الذي يحذف وصلا، ويثبت وقفا، وهو نوع من أنواع المدّ الأصلي، ومن أمثلة هذا الحذف":[2]

1)- حذف الألف : نحو قوله تعالى:﴿ فَدَلَّىٰهُمَا بِغُرُورٍ ۚ فَلَمَّا ذَاقَا ٱلشَّجَرَةَ بَدَتۡ لَهُمَا سَوۡءَٰتُهُمَا وَطَفِقَا يَخۡصِفَانِ عَلَيۡهِمَا مِن وَرَقِ ٱلۡجَنَّةِ ۖ وَنَادَىٰهُمَا رَبُّهُمَآ أَلَمۡ أَنۡهَكُمَا عَن تِلۡكُمَا ٱلشَّجَرَةِ وَأَقُل لَّكُمَآ إِنَّ ٱلشَّيۡطَٰنَ لَكُمَا عَدُوّٞ مُّبِينٞ ٢٢ ﴾[الأعراف: 22]، وهنا التقى حرف المدّ الذي في آخر كلمة(ذاقا) بحرف ساكن آخر، وهو لام التعريف المُدغمة بالشين في كلمة(الشجرة).... ويحصل من ذلك حذف المدّ المذكور في كلمة(ذاقا)، ويكون لفظ هذه الكلمة هكذا(ذاق الشجرة)، وهذا الحذف يكون في الوصل.

والتقاء الساكنين عند القدماء يتم في أربع صور: الصورة الأولى منها هي التقاء ساكنين كلاهما حرف صحيح(أي صامت بعُرف المحدثين). والثانية هي التقاء ساكنين أولهما حرف مدّ وثانيهما حرف صحيح، والثالثة التقاء ساكنين كلاهما حرف مدّ، والرابعة التقاء ساكنين أولهما حرف صحيح وثانيهما حرف مدّ.

2)- حذف الواو: نحو قوله تعالى:﴿وَإِذۡ قَالُواْ ٱللَّهُمَّ إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ ٱلۡحَقَّ مِنۡ عِندِكَ فَأَمۡطِرۡ عَلَيۡنَا حِجَارَةً مِّنَ ٱلسَّمَآءِ أَوِ ٱئۡتِنَا بِعَذَابٍ أَلِيمٖ ٣٢ ﴾[الأنفال: 32] فكان من الضروري حذف حرف المدّ في كلمة(قالوا) حتّى لا يلتقي ساكنان، والأصل:(قالُ اللَّهُمَّ).

---

[1] حازم علي كمال الدين:دراسة في قواعد النحو العربي في ضوء علم اللغة الحديث،ص52.

[2] المصدر نفسه، ص 52-53.

3)- حذف الياء: نحو قوله تعالى:﴿ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتۡ قُلُوبُهُمۡ وَٱلصَّٰبِرِينَ عَلَىٰ مَآ أَصَابَهُمۡ وَٱلۡمُقِيمِي ٱلصَّلَوٰةِ وَمِمَّا رَزَقۡنَٰهُمۡ يُنفِقُونَ ﴿٣٥﴾

﴾[الحج: 35]." وما يقف في مقابل حركة الفتحة أو الكسرة أو الضمة في النظام الصوتي للغة العربية هو السكون، وبالتالي يكون بينهما قيمة خلافية، فالنظام الصوتي يشتمل على السكون بهذا الوصف، وهو يشتمل على السكون أيضا في القواعد الصوتية الخاصة نحو:(ليس في اللّغة ابتداء النُطق بالساكن)" [1]،" وفي ذلك يقول ابن يعيش:" ومُحال الابتداء بساكن" [2] و" ليس في اللّغة التقاء الساكنين" [3] " فمن خصائص العربية عدم التقاء الساكنين" [4]، يقول ابن يعيش في المُفصل: "واعلم أنّ التقاء الساكنين لا يجوز، بل هو مُمكن" [5]و" من قواعد اللّغة الوقف بالسكون" [6]،" لأنَّ في الوقف يجوز الجمع بين ساكنين، فيكون الوقف كالسادِ مسدَّ الحركة كقولك: قامَ زيدٌ، وهذا بَكْرٌ، وإنَّما سدَّ الوقف مسدَّ الحركة، لأنَّ الوقف على الحرف يُمَكِنُ جَرَس ذلك الحرف، ويوفر الصوت عليه فيصير توفير الصوت بمنزلة الحركة له، ألا ترى أنّك إذا قُلت: عمرو ووقفت عليه وجدت للراء من التكرار وتوفير الصوت ما ليس لها إذا وصلتها بغيره، وذلك أنَّ تحريك الحرف يقلقله قبل التمام، ويجتذبه إلى جرس الحرف الذي منه حركته فبان لك بما ذكرته أنَّ الحرف الموقوف عليه أتمّ صوتًا وأقوى جرسًا من المُتحرك فسدَّ ذلك مسدَّ الحركة فجازَ اجتماعُه مع ساكنٍ قبله".[7]

---

[1] تمام حسان:اللغة العربية معناها ومبناها،عالم الكتب،ط4،القاهرة،2004م،ص295.

[2] ابن يعيش:شرح المفصل،120/9.

[3] المرجع السابق،ص295.

[4] عقيل جاسم دهش العذاري:الأفعال المعتلة في القرءان الكريم دراسة لغوية،رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها،إشراف:حاكم مالك الزياديرجب،جامعة الكوفة،2004م،ص60.

[5] ابن يعيش: شرح المفصل، 9/ 120.

[6] تمام حسان: اللغة العربية معناها و مبناها،ص295.

[7] المصدر السابق،120/9.

" كما يشتمل النظام الصرفي على ظواهر تتحقق بإسكان حرف من الحروف كالتصغير يتحقق بياء ساكنة، ويشتمل النظام النحوي على ظواهر تتحقق بالإسكان كبناء بعض الصيغ والكلمات على السُكون، ومعنى كلِّ ذلك أنَّ النظام اللغوي في صُوره المُختلفة الصوتية والصرفية والنحوية يُقِرُ السُكون علامةً على وظائف لا تُؤدَى إلا به".[1]

إنّ من خصائص العربية عدم التقاء الساكنين،لكن وردت بعض الحالات التي يجتمع فيها ساكنين،و تتمثل في الوقف حيث يجوز فيه التقاء الساكنين.

فالعربية لُغَةٌ مِطواعَةٌ ومرنة، ولها خصائص تُميّزُها عن غيرها من اللُّغات، فتارةً تمنع الابتداء بساكن، وتارةً أُخرى تُجيزُ الابتداء به، ومن ذلك (أداة التعريف) التي يروي فيها ابن مالك أنَّ(أل حرف تعريف أو اللام فقط)، فتكون اللام فقط هي أداة التعريف بجعلها ساكنة في بداية الكلمة المعرفة.[2]

" ويُمْكِنَنَا القول إنَّ السياق ديناميكيٌ مُتحرِّك، ويأتي عن حركته أنْ تكون له بعض المطالب فقد تكون الكلمة السابقة مبنية على السكون، والكلمة اللاحقة مبدوءة بحرف ساكن كما في قولك:(اعرض اقتراحك) فالكلمة الثانية تَبدأ بحرف ساكن هو القاف، وليست الألف التي قبلها إلاَّ علامة إملائية على الوصل ولا تُنطَق الألف هنا، وإنَّما يَنتقِلُ المُتكلم من الضاد إلى القاف بواسطة كسرة التخلص"[3]،فتقول(اعرِضِ اقتراحك)؛ فالفعل اعرضِ: فعلُ أمرٍ مبنيٌ على السكون المُقدّر، أو نقول إنَّه فعل أمرٍ مبنيٌ على السُكونِ وعلامة جزمه السُكون المُقدَّر الذي حُرِّكَ منعًا لالتقاء الساكنينِ،"وقد تكون الكلمة السابقة مجزُومَةً بالسُكونِواللاحقة مَبدُوءة بالساكن نحو:(لمْ يطلِ انتظاري) فيتطلب السياقُ في هذه الحالة شيئًا غير الذي قَدَّرَهُالنظام لأنَّ النظام قرر السُكون، ولكنَّ السياق قرر

---

[1] تمام حسان:اللغة العربية معناها ومبناها، ص295-296.

[2] ينظر،المرجع نفسه ،ص295-277.

[3] المرجع نفسه ،ص296.

التخلُصَ من هذا السُكون وعمدت اللُّغة إلى أنْ تجعل من مطلب السِياق قاعدةً فرعيةً خاصة، أو نظامًا فرعيًا ضيقًا يُسمى التَخلُص من التِقاءِ السَاكِنينِ".[1]

وفي هذا الصدد يقول الحريري:" واعلم أنَّه متى التقى ساكنان، كُسِرَ الأولُ منهُما، وإنَّما اخْتِيرَ له حركة الكسر، لأنَّها لا توجد في إعراب الفعل المستقبل، فجُعِلَ الكَسرُ علامة، تُؤذِنُ بالتقاء الساكنين، والكسرُ يكونُ إذا التقَى ساكنان في المجزوم، كقول تعالى:﴿ لَمۡ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنۡ أَهۡلِ ٱلۡكِتَٰبِ وَٱلۡمُشۡرِكِينَ مُنفَكِّينَ حَتَّىٰ تَأۡتِيَهُمُ ٱلۡبَيِّنَةُ ۝١﴾[البينة:1]" [2] فلمْ: هي حرف جزم، ويَكُنِ: فعل مضارع مجزوم ب(لم) وعلامة جزمه السُكون المُقدّرُ منعًا لالتقاء الساكنين،" وكان الأصل تسكين النون بالجزم كما سُكنت في قوله تعالى:﴿وَلَمۡ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدُۢ ۝٤ ﴾[الخلاص: 4]، ولكن لما التقت النون، وهي ساكنة بلام الّذين، وهي ساكنة كُسِرَتْ فراراً من اجتماع ساكنين، ولا اعتبار بالألف لأنَّها ألف وصل تسقُط عند إدراج الكلام، وإنّما اجْتُلِبَتْ وأُدخِلَتْ على اللام، ليتم افتتاح النُطقِ به، لأنَّ اللام ساكنة، ولا يُمكن افتتاح النُطق بالساكن" [3]، كما سبق وأنْ ذكرنا. وكذلك الأمر بالنسبة لفعل الأمر،" فإذا التقى ساكنان، والفعل فعل أمر كسر آخر الفعل كقوله تعالى:﴿قُمِ ٱلَّيۡلَ إِلَّا قَلِيلاً﴾[المزمل: 2]"[4]،فإعراب الفعل قمِ هو:فعل أمر مبني على السكون المقدَّر منعًا من التقاء الساكنين.

وما يمكننا قوله في هذه الحالة، هو أنّ آخر فعل الأمر الساكن(قمْ) قد تحرَّك بالكسرِ، لالتقائه باللام الساكنة بعده وهي اللام الموجودة في كلمة(الليل) فاستحال بذلك التقاء

---

[1] تمام حسان:اللغة العربية معناهاو مبناها،ص296.

[2] الحريري: شرح ملحة الإعراب،ص324.

[3] المصدر نفسه ،ص324-325.

[4] المصدر نفسه ،ص324-325.

الساكن بالساكن، فكُسِرَت بذلك ميم(قمِ) وأصبح السكون في فعل الأمر(قمِ) مُقدَّرًا غير ظاهر.

" أمّا إذا كان آخر الفعل المضارع حرف علّة،(كالألف) في: يخشَى، ويرضَى، و(الواو) في: يغزُو، ويدعُو، و(الياء) في: يقضِي، ويرمِي" [1]،" ودخل على هذا الفعل المضارع حرفٌ جازمٌ، حُذف حرف الاعتلال لأنّ من شرط الجازم أنْ تُسكِّن المتحرِّك، فإذا صادف حرفًا ساكنًا حذفه، ليؤثر دخوله على الفعل ويتبيَّن عمله، فعلى هذا نقول: لمْ يخشَ زيد، ولمْ يغزُ عمرو، ولمْ يرمِ بشر، وكذلك إنْ كان حرف الاعتلال رِدفًا، وهو أن يكون قبل الحرف الأخير، مثل: يخاف، ويقول، ويبيع، فإذا أُدخِلَ الجازم عليه، حذفه". [2]

وإنَّما وجب حذفه، لأنَّ حرف الاعتلال ساكن، والجزم يوجب سكون ما بعده فلما التقى الساكنان، وجب حذف حرف الاعتلال فرَارًا من اجتماع الساكنين فعلى هذا تقول: لمْ يَخَفْ، ولمْ يقُلْ، ولمْ يبِعْ.

وما يفهم من هذا القول السابق ذِكرُه، أنَّ الفعل المضارع المعتل الآخر(بالألف، أو بالياء، أو بالواو) إذا دخل عليه حرف جازم، وجب أن يُسكن الحرف الأخير من الفعل وبالتالي يضطر إلى حذف حرف العلَّة الساكن، فرارًا من اجتماع الساكنين [3]،"والمعروف أنّ اللّغة العربية قد تقبل التقاء الساكنين وتغتفره إذا كان هناك من مقررات النظام ما هو أولى بالاعتبار من التقاء الساكنين وذلك نحو: الوقف بالسُكون على آخر الكلام وبعده سكون الصمت، وتفادي فك المثلين المتحركين في وسط الكلام، ومن المغتفر أنْ يلتقي الساكنان في الوقف نحو: قبل- بعد- عين- قوم ...الخ. ومن المغتفر كذلك أنْ يلتقي الساكنان إذا كان ثانيهما أول مثلين مدغمين، وقد يحدث أنْ يكون الأول منهُما في هذه الحالة حرف لينٍ مُشكلاً بالسُكون، أو أنْ يكون حرف مدّ وبعدهما في الحالتين حرف

---

[1] الحريري:شرح ملحة الإعراب،ص326.

[2] المصدر نفسه، ص327.

[3] ينظر، المصدر نفسه، ص326.

مُشدّد وذلك نحو:ذُوَيْبَة مدهامتان- أتحاجوني- ولا الضالين- الحاقة ما الحاقة- الطامة- الصاخة- الصافات وتصغير هذه الكلمات المؤنثة نحو حويقّة- طويمّة- صويخّة- صويفّة"[1].

وإنّ مسألة التقاء الساكنين مسألة تتعلق بالتقدير في النّحو العربي، حيث " يُقدّر السُكون على الحرف الأخير من الفعل، إذا تحرَكَ للتخُلص من التقاء الساكنين مثل: لمْ يكُنِ المُحْسِنُ ليتأخَر عن المعاونة- فقد تحرّكت النون بالكسر، مع أنّ الفعل مجزوم بلم، لأنَّ هذه النون الساكنة قد جاء بعدها كلمة أَولُها حرف ساكن وهو اللام، فالتقى ساكنان لا يجوز التقاؤهما، فتخلصنا من التقائهما بتحريك النون بالكسر" [2]، ونحو قولنا:" لمْ يهملِ الطالبُ في دروسه، وفي هذه الحالة يجوز حين إعراب الفعل وجهان:"[3]

أولهما: أنْ نقول إنّ الفعل مجزوم بالسكون المُقدّر.

والآخر: أنْ نقول إنّه مجزوم وعلامة جزمه السكون الذي حُرِّك منعًا لالتقاء الساكنين وإعراب الفعل(يكنِ) من الجملة الأولى(لم يكنِ المحسنُ ليتَأخر عن المُعاونة) يكون على النحو الأتي:[4]

" يَكنِ: فعل مضارع مجزوم بـ(لم) وعلامة جزمه السكون المقدَّر، بسبب الكسرة التي جاءت للتخلص من الساكنين".[5]

وإعراب الفعل(يُهملِ) من جملة(لمْ يهملِ الطالبُ في دروسه) هو: [6]

---

[1] تمام حسان:اللغة العربية معناها و مبناها،ص296-297.

[2] ينظر،عباس حسن:النحو الوافي،203/1.

[3] محمود سليمان ياقوت:النحو التعليمي والتطبيق في القرءان الكريم،ص58.

[4] ينظر، المرجع السابق،203/1.

[5] عباس حسن:النحو الوافي،203/1.

[6] ينظر، محمود سليمان ياقوت:النحو التعليمي والتطبيق في القرءان الكريم،ص58.

"يهملِ: فعل مضارع مجزوم بـ(لم) وعلامة جزمه السكون المُقدَّر، منعًا لالتقاء الساكنين".[1]

" ومن أمثلة الإعراب التقديري على الحرف الأخير من الفعل المجزوم ما يلي:[2]" قال تعالىٰ :﴿ ۞ قَالَتِ ٱلۡأَعۡرَابُ ءَامَنَّاۖ قُل لَّمۡ تُؤۡمِنُواْ وَلَٰكِن قُولُوٓاْ أَسۡلَمۡنَا وَلَمَّا يَدۡخُلِ ٱلۡإِيمَٰنُ فِي قُلُوبِكُمۡۖ وَإِن تُطِيعُواْ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ لَا يَلِتۡكُم مِّنۡ أَعۡمَٰلِكُمۡ شَيۡـٔٗاۚ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٞ رَّحِيمٞ ١٤﴾ [الحجرات: 14].

وقال الشاعر:

أَيَّانَ نُؤَمِّنْكَ تَأْمَنْ غَيْرَنا وَإِذَا لَمْ تُدْرِكِ الأَمْنَ مِنَا لَمْ تَزَلْ حَذِرَا

فالفعل: يدخل: فعل مضارع مجزوم(بلمَّا) وعلامة جزمه السكون المُقدّر وحُرِّك بالكسر لالتقاء الساكنين.

وتُدرِكُ: فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون وحُرِّك بالكسر لالتقاء الساكنين.[3]

وفي ختام الحديث عن موضوع التقاء الساكنين، يُمكن اعتبار أنَّ هذه الظاهرة اللغوية قد لَقِيَت نصيبًا وافرًا من الدراسة والبحث، من قِبل اللغويين القدماء والمحدثين من علماء صوت وصرف، ونحو، وحتّى علماء التجويد، فقد حاول بعض اللغويين إيجاد طُرق للتخلص من التقاء الساكنين، وذلك بواسطة كسر الأول الساكن إذا كان صحيحا، من نحوقوله تعالى:﴿لَمۡ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنۡ أَهۡلِ ٱلۡكِتَٰبِ وَٱلۡمُشۡرِكِينَ مُنفَكِّينَ حَتَّىٰ تَأۡتِيَهُمُ ٱلۡبَيِّنَةُ ١﴾[البينة:01].[4]"وفي مُقابل هذا نجد جماعة من المنكرين لالتقاء الساكنين،

---

[1] إبراهيم قلاتي:قصة الإعراب،ص226–227.

[2] المرجع نفسه،ص226.

[3] المرجع نفسه ،ص226.

[4] ينظر، الحريري:شرح ملحة الإعراب،ص325.

من بينهم" رضي الدين الأستراباذي الذي لا يعترف بالتقاء الساكنين في بعض إسنادات الفعل الناقص كما في اغزوا، وارمي" [1]، إضافة إلى سيبويه الذي أنْكَرَ التقاء الساكنين في مواضع من كتابه، بينما نجده أقرّ بوُجوده في أماكن أخرى من الكتاب.

ثالثا: التقدير الإعرابي في الأفعال الخمسة المؤكدة:

" الأمثلة الخمسة أو كما يُسميها النُحاة الأفعال الخمسة" [2]،" وإنّما سُمِيت بالأفعال الخمسة، لأنّها تأتي على خمسة أوزان"[3]"يفعلان وتفعلان، ويفعلون وتفعلون، وتفعلين"[4]. والأفعال الخمسة هي:" كُلُّ فعل مضارع اتصل به ألف الاثنين أو واو الجماعة، أو ياء المخاطبة".[5]

إنّ ما يجدر بنا قوله هنا أن الأفعال الخمسة إنما تنم عن تلك الأوزان الخمسة المتصلة به(ألف الاثنين أو واو الجماعة،أو ياء المخاطبة).

وأما عن الأحكام التي تختص بها هذه الأفعال الخمسة فهي:[6]

1) – تُرفع –إذا تجردت عن الناصب والجازم– وعلامة رفعها ثُبوت النون نيابة عن الضمة، ومنه قوله تعالى:﴿وَٱلنَّجۡمُ وَٱلشَّجَرُ يَسۡجُدَانِ ۝٦ ﴾[الرحمن: 6].

2)– وتُنصب وتُجزم إذا سُبقت بناصب أو جازم، بعلامة نصب أو جزم مُشتركة هي، حذف النون نيابة عن الفتحة والسكون، مثل:(لمْ تَكُوني) فالفعل مجزوم وعلامة جزمه حذف النون، ومثل:(ترُومي) فالفعل منصوب بأنْ المُضمرة بعد اللام، وعلامة نصبه

---

[1]ينظر،جعفر نايف عبابنة:التقاء الساكنين بين الوهم و الحقيقة،ص87.

[2]مهدي المخزومي:في النحو العربي نقد و توجيه،دار الرائد العربي،ط2،بيروت،1986م،ص136.

[3]محمود سليمان ياقوت:النحو التعليمي والتطبيق في القرءان الكريم،ص133.

[4]زين كامل الخويسكي:شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب،ص85.

[5]السنهوري:شرح الأجرومية في علم العربية،142/1.

[6]صبيح التميمي:هداية السالك إلى ألفية ابن مالك،144/1–145.

حذف النون، وقد اجتمع النصب والجزم في قوله تعالى: ﴿ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ فَٱتَّقُواْ ٱلنَّارَ ٱلَّتِى وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلْحِجَارَةُ ۖ أُعِدَّتْ لِلْكَٰفِرِينَ ﴿٢٤﴾ ﴾ [البقرة: 24].

وقوله تعالى:﴿وَإِنَ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِن قَبْلِ أَن تَمَسُّوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ إِلَّآ أَن يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوَاْ ٱلَّذِى بِيَدِهِۦ عُقْدَةُ ٱلنِّكَاحِ ۚ وَأَن تَعْفُوٓاْ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ۚ وَلَا تَنسَوُاْ ٱلْفَضْلَ بَيْنَكُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴿٢٣٧﴾ ﴾ [البقرة: 237].

ونجد مجموعة من الأفعال في هذه الآية هي:[1]

تَمَسُوهُن: فعل مضارع منصوب وعلامة نصبه حذف النون.

أنْ تَعفُوا: فعل مضارع منصوب وعلامة نصبه حذف النون.

لا تَنْسَوا: فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه حذف النون.

" أما أنْ يعفونَ: فظاهر الأمر أنّ النون لم تحذف مع دخول الناصب، أما واقع الأمر فليس هذا، لأنه ليس من الأفعال الخمسة، لأن أصل الفعل(يعفو)، والواو هي لام الفعل، وليست بواو الجماعة التي تدخل على الأفعال الخمسة، أما النون فهي نون النسوة، وليست نون رفع الأفعال الخمسة".[2]

" فالفعل:(يعفون) مبني على السكون، لاتصاله بنون النسوة التي هي ضمير في محل رفع فاعل، أي نظير (يتربصْنَ)".[3]

---

[1] صبيح التميمي:هداية السالك إلى ألفية ابن مالك،1/144-145.

[2] المرجع نفسه،1/145.

[3] المرجع نفسه، 1/ 146.

" ولتوكيد الفعل نونان: ثقيلة وخفيفة، مثل:(اذْهَبَنَّ واقْصِدَنْهُمَا)، وما يُؤكد بهما من الأفعال هو فعل الأمر نحو: اضْرِبَنَّ، والمضارع المستقبل".[1]

وما يجدر التنويه إليه أنه يجب على متعلم النحو التفرقة بين نون النسوة،ونون التوكيد(الثقيلة و الخفيفة)،كما يجب أيضا التمييز بين واو الجماعة والواو التي هي لام الفعل.

هذا وقد قسم الصرفيون الأفعال من حيث توكيدها بالنون إلى ثلاثة أقسام:[2]

أ)- ما يُمتَنَعُ توكيده بالنون، وهو الفعل الماضي.

ب)- ما يجُوزُ توكيده مُطلقًا دون شرط، وهو فعل الأمر.

ج)- ما يؤكد في حالات محددة، ويمتنع توكيده في غيرها، وهو الفعل المضارع:[3]

أ) فيجب توكيده بشروط مجتمعة هي:

1- أن يكون مُثبتا.

2-أن يكون دالاً على الاستقبال.

3-أن يكون جوابا للقسم.

4-أن يكون غير مفصول من لام القسم بفاصل، نحو قولنا: والله لأذاكرن حتى النجاح.

ب)- يمتنع توكيده إذا فقد شرطا من الشروط السابقة، نحو:[4]

1- والله لا أُهمل واجبي- الفعل المضارع منفي، وهو في جواب قسم-.

2-والله لأقرأ الآن- الفعل المضارع لا يدل على الاستقبال-.

---

[1] ابن الناظم:شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك،ص439.

[2] حازم علي كمال الدين:دراسة في قواعد النحو العربي في ضوء علم اللغة الحديث،ص279.

[3] المصدر نفسه، ص279.

[4] المصدر نفسه، ص279.

3-والله لسوف يفلح المُجِدُ- وجود فاصل بين الفعل ولام القسم-.

ج)- يجوز توكيده جوازا متفاوت القوة- في الأحوال التي يخلص معناه فيها للاستقبال، وأهمها:[1]

1- أن يقع شرطا بعد(إن الشرطية المُدغمة في "ما") الزائدة للتوكيد، نحو قوله تعالى: فَكُلِي وَٱشۡرَبِي وَقَرِّي عَيۡنٗاۖ فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلۡبَشَرِ أَحَدٗا فَقُولِيٓ إِنِّي نَذَرۡتُ لِلرَّحۡمَٰنِ صَوۡمٗا فَلَنۡ أُكَلِّمَ ٱلۡيَوۡمَ إِنسِيّٗا ﴿٢٦﴾ [مريم: 26] .

2-إذا وقع بعد أداة تدل على الطلب، نحو: هلاَّ أَصْغَيْتُنَّ إلى ما يُقال.

3-إذا كان الفعل منفيا بلا، نحو: واتقوا الله لا تُصِيبنَّكُمْ فِتْنَةٌ.

4-إذا وقع بعد(لم)- وهذا قليل- نحو: لمْ يَحْضُرنَّ علي.

5-أن يقع الفعل بعد كلمة شرط غير(إن)، نحو: منْ يُذَاكِرنَّ ينجح.

فهذه هي الحالات التي يجوز فيها توكيد الفعل المضارع بالنون المشددة، لذا فإنّ إعراب هذا النوع من الفعل، هو إعراب تقديري لا لفظي، نحو:(هل تقومَانِّ؟ وهل تقومِينَّ؟ وهل تقومُنَّ؟)، فالفعل تقومُنَّ: فعل مضارع وعلامة رفعه النون المقدّرة لتوالي النونات، والضمير المحذوف لالتقاء الساكنين (واو الجماعة) فاعل مبني على السكون في محل رفع.[2]

ما يمكننا استنتاجه في هذه الحالة أن حالات الفعل المضارع قد تراوحت بين حالات الوجوب الأربعة،و حالات الجواز الخمسة،و حالات الامتناع الثلاثة.

---

[1] حازم علي كمال الدين:دراسة في قواعد النحو العربي في ضوء علم اللغة الحديث ،ص 279،وعباس حسن:النحو الوافي،97/1.

[2] ينظر، المرجع نفسه، 1/ 94-95-97.

حركة نون الأفعال الخمسة:[1]

1 أنْ تكون النون مكسورة بعد ألف الاثنين غالبًا، نحو: يفعلانِ.

2 ومفتوحة بعد واو الجماعة، وياء المخاطبة، نحو: يفعلونَ، وتفعلينَ.

– وقد تُحذف نون الرفع وجوبا وجوازا:

أ– وجوبًا في حالتين:

أولهما: في حالتي النصب والجزم كعلامة لهما.

3 وثانيهما: إذا جاء بعدها نون التوكيد، نحو:(هل تتبعانِّ) فالفعال مرفوع وعلامة رفعه النون المقدَّرة المحذوفة لكراهية توالي الأمثال الثلاثة(النونان الثلاثة) وجوازا في حالتين:

أولهما: تحذف بكثرة إذا اتصلت بهذه الأفعال نون الوقاية حَذْفَ تخفيف، وإذا لم تُحذَف جاز فيها الفكّ والإدغام في نون الوقاية، وقد قُرِئ بالثلاثة في قوله تعالى:﴿ قُلۡ أَفَغَيۡرَ ٱللَّهِ تَأۡمُرُوٓنِّيٓ أَعۡبُدُ أَيُّهَا ٱلۡجَٰهِلُونَ ٦٤ ﴾[الزمر: 64].

أي: تأمرونِي، بالتخفيف بعد حذف نون الرفع وإبقاء نون الوقاية.

تأْمُرُونِّي،بالتشديد،بعد إدغام نون الرفع في نون الوقاية.

تأْمُرونَنِي، بالفك، الأولى: نون الرفع، والثانية: نون الوقاية.

وثانيهما: الحذف– على قلَّة– مع عدم وجود الجازم أو الناصب.

ومنه قول الشاعر:[2]

أَبيتُ أَسْرِي وتَبِيتِي تَدْلُكِي وَجْهَكِ بالعَنْبَرِ والمَسْكِ الذَّكِي(الرجز)

[1] صبيح التميمي:هداية السالك إلى ألفية ابن مالك،147/1.

[2]السيوطي:همع الهوامع في شرح جمع الجوامع،172/1.

" فالنون حُذَفت(تبيتين) و(تدلكين) دون علّة".[1]

ومما تقدم ذكره يظهر أن للنون الرفع في الأفعال الخمسة أحكام خاصة بها، حيث تتراوح بين حالات جواز الحذف ووجوبه، فترفع الأفعال الخمسة المؤكدة بحذف هذه النون، بينما يرى بعض النحاة أنّ الإعراب يكون بالألف والواو والياء، كما في المثنى والجمع السالم، في حين يُؤكد رضي الدين الاستراباذي الرفع بحذف النون، حيث ذكر أنّه لو كان كذلك لثبتت النون في الأحوال الثلاثة(الرفع والنصب، والجزم).

و الفعل المضارع المؤكد بنون التوكيد في الأمثلة السالفة ذكرها(هل تقومانِّ؟وهل تقومُنَّ؟و هل تقومِنَّ؟هو معرب لا مبني،لأن نون التوكيد لم تتصل بالفعل اتصالا مباشرا

لوجود فاصل لفظي ظاهر، ألا وهو ألف الاثنين، أو المقدر وهو واو الجماعة ،أو ياء المخاطبة، فأصل تقومانِّ: تقومانِنَّ، [2]فاجتمعت ثلاث نونات متواليات زوائد في آخر الفعل وتوالي ثلاثة أحرف هجائية من نوع واحد، وكلها ليس أصليا، وإنما هو من حروف الزيادة أي أنّ الأحرف الثلاثة المتماثلة زوائد، فيتحتم امتناع توالي الأمثال، مثل:(القاتلات جُنِنَّ أو يُجْنَنَّ) لأنّ الزائد هو المثل الأخير من الثلاثة، واجتماع ثلاث أحرف هجائية من نوع واحد أمر مخالف للأصول اللغوية فحذفت في الظاهر لا في الحقيقة نون الرفع، لوجود ما يدل عليها، وهو أن الفعل مرفوع لم يسبقه ناصب أو جازم يقتضي حذفها، ولم تحذف نون التوكيد المشددة لأنها جاءت لغرض بلاغي يقتضيها، وهو توكيد الكلام وتقويته، ولم تحذف إحدى النونين المدغمتين لأن هذا الغرض البلاغي يقتضي التشديد لا التخفيف، فلما حذفت النون الأولى من الثلاث، وهي نون الرفع، كسرت المشددة، وصار الكلام،(تقومانِّ)".[3]

---

[1] صبيح التميمي:هداية السالك إلى ألفية ابن مالك،148/1.

[2] ينظر، عباس حسن: النحو الوافي، 1/ 94– 95.

[3] المرجع نفسه ، 95/1.

" والتقاء الساكنين(وهما ألف الاثنين والنون المشددة) جائز هنا، وذلك لتحقيق الشرطين المسوغين للتلاقي، وهما وجود حرف علّة قبله حركة تناسبة، وبعده في الكلمة نفسها حرف مُدغم في مثله".[1]

قد يحدث أحيانا أن تجتمع ثلاثة أحرف هجائية من نوع واحد،كقولنا:القاتلات جُنِنَّ أو يُجْنَنَّ،لكن هذا الأمر مخالف للأصول اللغوية.

وبالتالي يكون إعراب الفعل (تقومانِّ):" فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه النون المقدّرة لتوالي النونات. والنون المشددة للتوكيد".[2]

ونستطيع بعد أن نقول أن الفعل المضارع الصحيح المؤكد بالنون، عند إسناده إلى واو الجماعة، تحذف واو الجماعة إكتفاءا بالضمة التي قبلها، نحو:[3]

تَكْتُبُنَّ- أصلها- تكْتُبونَّ.

تَسْمَعُنَّ- أصلها- تَسْمَعونَّ.

تَقُومنَّ- أصلها- تَقُومُونَّ.

ويذكر اللغويون أن الواو هنا حذفت منعا لالتقاء الساكنين(تقومُونَّ أصبحت تقومُنَّ، كما حذفت نون الرفع لالتقائها مع نون التوكيد؛ أي حذف نون الرفع هنا سببه التخلص من توالي الأمثال، فيكون إعراب: تَسْمَعُنَّ: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه النون المقدرّة لتوالي النونات، والضمير المحذوف لالتقاء الساكنين(واو الجماعة) فاعل مبني على السكون في محل رفع.[4]

---

[1] عباس حسن:النحو الوافي، 95/1.

[2] المرجع نفسه، 97/1.

[3] ينظر، حازم علي كمال الدين: دراسة في قواعد النحو العربي في ضوء علم اللغة الحديث، ص 28، وعباس حسن:النحو الوافي، 1/ 96.

[4] ينظر، المصدر السابق، ص 280، وعباس حسن: النحو الوافي، 1/ 97.

" أمّا عند إسناد الفعل المضارع الصحيح المؤكد بالنون إلى ياء المخاطبة تحذف ياء المخاطبة لالتقاء الساكنين، ويُكتفى بالكسرة قبلها للدلالة عليها، نحو:"[1]

تقومِنَّ– تقومِينَّ.

تفْرحِنَّ– تفرَحِينَّ.

وقد حُذفت ياء المخاطبة في تفرحِينَّ، وأصبحت تفرحِنَّ منعًا لالتقاء الساكنين(ياء المخاطبة والنون الأولى المُدغمة في نظيرتها)، وحذف ياء المخاطبة إنما لوجود كسرة قبلها تدل عليها، ولم تحذف نون التوكيد المشددة لأجل الغرض البلاغي، وهو توكيد الكلام وتقويته، لذا فإعراب تفرحِنَّ: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه النون المقدّرة لتوالي النونات، والضمير المحذوف لالتقاء الساكنين(ياء المخاطبة)، فاعل مبني على السكون في محل رفع.[2]

وإذا أتينا إلى الفعل المضارع المعتل الآخر بالواو أو الياء المسند إلى واو الجماعة، أو ياء المخاطبة المؤكد بالنون، فإنّ لام الفعل تحذف عند إسناده إلى واو الجماعة، أو ياء المخاطبة قبل التوكيد بالنون المشددة، فتقول:[3]

–يَدعُنَّ والأصل يدعُونَّ،فتحذف واو الجماعة اكتفاءا بالضمة التي قبلها،وحُذفت الواو منعا لالتقاء الساكنين.

–و تمضِنَّ و الأصل تمضِينَّ،فتحذف ياء المخاطب لالتقاء الساكنين،و يُكتفى بالكسرة قبلها للدلالة عليها.

–وختام القول في هذا الأمر أن النون التي في الأفعال الخمسة تقدر عند تأكيدها كقولنا: لا تكتبُنَّ، فالمضارع مسند إلى واو الجماعة المحذوفة .

---

[1] حازم علي كمال الدين: دراسة في قواعد النحو العربي في ضوء علم اللغة الحديث ، ص 286.

[2] ينظر، المصدر نفسه، ص 286، وعباس حسن: النحو الوافي، 1/ 96– 97.

[3] ينظر، حازم علي كمال الدين:دراسة في قواعد النحو، ص 283– 289.

- والمضارع في مثل هذه الحالة(لا تكتُبُنَّ) معرب لأن نون التوكيد لم تتصل بآخره اتصالا مباشرا، وهذا شأن المضارع دائما، يظل محتفظا بإعرابه، على الرغم من وجود نون التوكيد بعده إذا لم تكن متصلة بآخره اتصالا مباشرا، بحيث لا يفصل بينهما فاصل لفظي، مذكور أو مقدر.

" أما إذا كان المضارع مرفوعا بالضمة قبل مجيء نون التوكيد، فإنه يُبنى بعد مجيئها، لأن الاتصال يكون مباشرا".

الخاتمة

الحمد والشكر لله تبارك وتعالى الذي هدانا وأعاننا على إتمام هذا البحث، ونرجو من الله أن يكون بحثنا هذا قد حقق ما تصبوا إليه هذه الدراسة، ومن هنا يمكن القول أن هذا الموضوع قد أوصلنا إلى مجموعة من النتائج تتلخص فيما يلي:

1-نستطيع القول إنّ الإعراب في اصطلاح النحويين هو ذلك الأثر الظاهر أو المقدّر الذي يجلبه العامل على الحرف الأخير من الكلمة.

2-يؤكد بعض النحويين أن الإعراب هو من أبرز الظواهر العربية وأثراها، فهو ظاهرة عريقة الجذور في تاريخ النحو العربي.

3-الإعراب التقديري هو إعراب تقدر فيه الحركة الإعرابية في آخر الكلمة من الجملة لأن الحركة غير ملحوظة..

4-إن تقدير العلامة الإعرابية عند النحاة يكون لشيئين: أحدهما تعذر نطق الحركة وثانيهما نقل هذه الحركة على المحل الإعرابي.

5-تقدر الحركات الإعرابية الثلاث (الرفع، والنصب، والجر) في الأسماء المقصورة بينما يطرد تقدير الحركة في الأسماء المنقوصة في حالتي الرفع والجر.

6-يعتبر بعض النحاة أن الكسرة الموجودة في آخر الاسم المضاف إلى ياء المتكلم ليست مقدرة، وإنما هي ظاهرة، لكن كان من الأفضل اعتبارها مقدرة حتى تطرد القاعدة الخاصة بتقدير الحركات الإعرابية الثلاث، حين اتصال الاسم بكسرة المناسبة.

7-نظرا لاختلاف مذاهب النحويين في إعراب الأسماء الستة، فقد اختلفت رؤاهم في قضية تقدير العلامة الإعرابية في بعض هذه الأسماء، حيث يرى البعض أن الأسماء الستة تعرب

بحركات ظاهرة، في حين يرى الآخر إن الحركة تقدر في الأغلب على هذا النوع من الأسماء.

8-جدير بالذكر أن الفعل المضارع المعتل الآخر بالواو أو الياء تظهر عليه الفتحة لخفتها، كما يحذف منه حرف العلة عند دخول أحد الجواز وعلى هذا الفعل، لكن وردت شواهد شعرية أجازت تقدير الفتحة على الفعل المضارع المنتهي بالواو أو الياء، كما أباحت أيضا ثبوت حروف العلة مع وجود الجازم.

9-يمكن اعتبار ظاهرة الساكنين من أهم الظواهر اللغوية، التي لقيت نصيبا وافرا من الدراسة والبحث حيث اهتم بها اللغويون من علماء التجويد وعلماء الصوت، والصرف والنحو.

10-هناك اختلاف بين النحاة في قضية التقاء الساكنين، بين مقرّ لوجودها في مواطن، منهم سيبويه، وآخر رافض الالتقاء الساكنين في بعض الحالات، من بينهم رضي الدين الاستراباذي

11-يقدر السكون على الحرف الأخير من الفعل في ثلاث حالات وهي:

-إذا تحرك الحرف بالكسر تخلصًا من التقاء الساكنين.

-إذا كان الفعل مجزوما مدغما في حرف مماثل له.

-إذا تحرك الحرف الأخير من الفعل لمراعاة القافية.

12-يأتي الفعل المضارع المؤكد بالنون الثقيلة معربا، لأنه لم يتصل اتصالا مباشرا بهذه النون، وذلك لوجود فاصل لفظي وهو ألف الاثنين، أو فاصل مقدر وهو واو الجماعة أو ياء المخاطبة، أما إذا كان المضارع مرفوع بالضمة قبل مجيء نون التوكيد، فإنه يبنى بعد مجيئها، لأنّ الاتصال يكون مباشرا.

وفي الأخير نرجو أن نكون قد وفقنا من الله تعالى على إتمام هذا البحث وأعطيناه حقه ولو كان يسيرا، وأن تفيد به كل قارئ ومطلع، وإحاطته ولو بقدر قليل على معرفة روعة وثراء لغتنا، ونعتذر عن كل خطأ ورد غفلة وسهوا منا أو تسرعا.

وفي الأخير نسال الله الأجر والتوفيق.

قائمة المصادر والمراجع

- ***القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم (المصحف الإلكتروني)***

المصادر والمراجع:

1. إبراهيم قلاتي: قصة الإعراب، دار الهدى، عين مليلة، 2012م.
2. الأشموني (أبي الحسن نور الدين علي بن محمد بن عيسى) (ت 900هـ): شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تح حسن حمد، دار الكتب العلمية، ط2، بيروت، 2010م.
3. الأصبهاني (أبو الحسن علي بن الحسن الباقولي الأصبهاني) (ت 543 هـ): شرح اللمع في النحو، تح محمد خليل، ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت، 2007م.
4. ابن الأنباري (كمال الدين أبي البركات عبد الرحمان ابن محمد بن أبي سعيد) (ت 577هـ): الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، تح جودة مبروك محمد مبروك، مكتبة الخانجي، ط 1، القاهرة، 2002م.
5. أبي بقاء العكبري (محب الدين عبد الله ابن الحسين) (ت 616هـ): التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تح عبد الرحمان ابن سليمان العُثيمين، دار الغرب الإسلامي، ط 1، بيروت، 1986م.
6. تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، عالم الكتب، ط 4، القاهرة، 2004م.
7. ابن جني (أبو الفتح عثمان) (ت 392هـ): الخصائص، تح عبد الحميد الهنداوي، دار الكتب العلمية، ط2، بيروت، 2003م.

8. ابن جني: التصريف الملوكي، تح محمد الحمودي، ط1، القاهرة.
9. ابن جني: اللمع في العربية، تح سميح أبو مغلي، دار مجدولاي، عمان، 1988م.
10. حازم علي كمال الدين: دراسة قواعد النحو العربي في ضوء علم اللغة الحديث، تح رمضان عبد التواب، مكتبة الآداب، سوهاج، 1996م.
11. الحريري (أبي محمد القاسم بن علي بن محمد الحريري البصري) (ت 516هـ): شرح ملحة الإعراب، تح، بركات يوسف هبود، المكتبة العصرية، بيروت، 2005م.
12. عبد الحميد ديوان: النحو المبسط، دار العزة والكرامة للكتاب، ط 1، وهران، 2012م.
13. أبي حيان الأندلسي (أثير الدين أو بوحيان الأندلسي) (ت 745هـ): تقريب المقرب في النحو، تح محمد جاسم الدليمي، دار الندوة، بيروت، 1987م.
14. أبي حيان الأندلسي: ارتشاف الضرب من لسان العرب، تح رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، ط1، القاهرة، 1998م.
15. ابن خباز (شمس الدين أبي العباس أحمد ابن الحسين) (ت 637هـ): توجيه اللمع، تح، فايز زكي، دار السلام، ط 1، القاهرة، 2002م.
16. الخليل ،أبي عبد الرحمان الخليل ابن أحمد الفراهيدي (ت 170هـ): كتاب العين مرتبا على حروف المعجم، تح عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، 2003م.
17. عبده الراجحي: التطبيق النحوي، دار الميسرة، ط 1، عمان، 1986م.

18. زين كامل الخويسكي: شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام الأنصاري المصري، دار المعرفة الجامعية، ط 2، الأزاريطة، 2009م.

19. سالم نادر عطية أبو زيد: الزمخشري وجهوده في النحو، دار جرير، ط1، عمان، 2010م.

20. السكري (أبو سعيد الحسن ابن الحسين السكري) (ت 275هـ): شرح أشعار الهذليين، مكتبة دار العروبة، القاهرة، 1965م.

21. السنهوري (علي بن عبد الله بن علي نور الدين) (ت 889هـ): شرح الأجرومية في علم العربية، تح محمد خليل عبد العزيز شرف، دار السلام، ط 2، القاهرة، 2008م.

22. السيوطي (جلال الدين عبد الرحمان ابن أبي بكر السيوطي) (ت 911هـ)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح احمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، ط 1، بيروت، 1998م.

23. سيبويه (أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر) (ت 180هـ)، الكتاب، تح عبد السلام محمد هارون ،دار الجيل، ط 1، بيروت.

24. صالح بلعيد: أصول النحو، دار هومه، ط 2، الجزائر، 2008م.

25. صبيح التميمي: هداية السالك إلى ألفية ابن مالك، دار الهدية، ط 2، قسنطينة، 1990.

26. الصيمري (الحسين بن علي بن محمد بن جعفر) (ت 436): التبصرة والتذكرة، تح فتحي أحمد مصطفى علي الدين، جامعة أم القرى، السعودية، 1982م.

28. عباس حسن: النحو الوافي، القاهرة.

29. ابن عقيل (بهاء الدين عبد الله ابن عقيل العقيلي الهمذاني) (ت 835هـ): شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تح حنا الفاخوري، دار الجيل، ط 5، بيروت، 1997م.

30. علي أبو المكارم: أصول التفكير النحوي، دار غريب، ط 1، القاهرة، 2006م.

31. فاضل صالح السامرائي: الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري، دار عمار، ط 2، عمان، 2009م.

32. فاضل صالح السامرائي: معاني النحو، دار الفكر، ط 1، عمان، 2000م.

33 . الفيشي (يوسف بن عبد الله الفيشي) (ت 1061هـ): حاشية الفيشي على شرح (قطر الندى وبل الصدى) لابن هشام الأنصاري: تح محمد ذنون يونس فتحي الراشدي، عالم الكتب الحديث، ط 1، إربد، 2012م. قامت بإعداده جماعة من العلماء: هداية النحو، مكتبة البشرى، ط1، باكستان، 2008م.

34. عبدالقاهر الجرجاني (أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمان بن محمد الجرجاني) (ت 471هـ): أسرار البلاغة، تح محمد رشيد رضا، دار المعرفة، بيروت.

35. كاملة الكوردي: الوسيط في النحو، تح محمد بن خالد الفاضل، دار ابن حزم، ط 2، بيروت، 2011م.

36. ابن مالك (محمد بن عبد الله بن مالك الأندلسي) (ت 672هـ): متن ألفية ابن مالك في النحو والصرف، دار ابن حزم، ط 1، بيروت، 2002م.

37. المبرد (أبي العباس محمد بن يزيد المبرد) (ت 285 هـ): المقتضب، تح محمد عبد الخالق عضيمة، ط 3، القاهرة، 1994م.

38. محمد إبراهيم: فقه اللغة (مفهومه، موضوعاته، قضاياه)، دار ابن خزيمة، ط 1، الرياض، 2008م.

39. محمد أسعد النادري: نحو اللغة العربية، المكتبة العصرية، ط2، بيروت، 1997م.

40. محمود حسني مغالسة: النحو الشافي، مؤسسة الرسالة، ط 3، بيروت، 1997م.

41. محمود سليمان ياقوت: النحو التعليمي والتطبيق في القرآن الكريم، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2002م.

42. مصطفى الغلاييني : جامع الدروس العربية ،تح علي سليمان شبارة ، مؤسسة الرسالة ناشرون ، ط 1 ، بيروت ، 2008 م.

43. ابن منظور (أبو الفضل جمال الدين محمد ابن مكرم ابن منظور الإفريقي المصري) (ت 711 هـ): لسان العرب، دار صادر، ط 1، بيروت، 1997م.

44. مهدي المخزومي: في النحو العربي نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، ط2، بيروت، 1986م.

45. ابن ناظم (أبو عبد الله بدر الدين) (ت 686هـ): شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تح محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، ط 1، بيروت، 2000م.

46. هادي الفضلي: مختصر في النحو، دار الشروق، ط 7، جدة، 1980م.

47. ابن هشام الأنصاري (أبي محمد عبد الله الدين) (ت 761 هـ)، المكتبة المحمودية التجارية، مصر.

48. ابن يعيش (موفق الدين يعيش ابن علي بن يعيش النحوي) (ت 643هـ): شرح المفصل، إدارة الطباعة المنيرية، مصر.

الرسائل الجامعية :

1. جلال احمد علي فضل المولى: الإعراب بالنيابة دراسة وصفية وتطبيقية في خمسة الأجزاء الأولى من القرآن الكريم، رسالة مقدمة إلى جامعة الخرطوم لنيل درجة الماجستير للآداب في اللغة العربية إشراف لبابة عبد الله محمد الطيب، جامعة دنقلاء، قسم اللغة العربية ، كلية التربية، 2010م.
2. عقيل جاسم دهش العذاري: الأفعال المعتلة في القرآن الكريم، دراسة لغوية، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها، إشراف حاكم مالك الزيادي رجب، جامعة الكوفة، 2004م.
3. علي مدلل : المناظرة النحوية بين البصريين والكوفيين (من نشأة النحو إلى نهاية القرن الثالث الهجري، رسالة مقدمة لنيل الماجستير في النحو العربي، إشراف د/ بلقاسم لبيارير، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، معهد الحضارة الإسلامية، قسنطينة، 1999.

4. المجلات

1. عبد الرزاق فياض علي: الإعراب التقديري في الأسماء، مجلة جامعة تكريت للعلوم، جامعة تكريت، قسم اللغة العربية، كلية التربية، المجلد 19، العدد3، 2012م.
2. جعفر نايف عبانية: التقاء الساكنين بين الحقيقة والوهم، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، الجامعة الأردنية، العدد 66،2000م.

3. محمد الروابده: إعراب الفعل المضارع المعتل الآخر المجزوم، مؤتة للبحوث والدراسات، جامعة مؤتة، قسم اللغة العربية، المجلد 12 ،العدد2، 1997م.

الفهرس

بسملة

آية القرآن

شكر و عرفان

مقدمة .....أ-ب

تمهيد 5

الفصل الأول

الإعراب التقديري في الاسم

المبحث الأول: الإعراب التقديري في الاسم المقصور 15

المبحث الثاني :الإعراب التقديري في الاسم المنقوص 27

المبحث الثالث: الإعراب التقديري في الاسم المضاف لياء المتكلم 33

المبحث الرابع:الإعراب التقديري في الأسماء الستة 43

الفصل الثاني

التقدير الإعرابي في الفعل

المبحث الأول:التقدير الإعرابي في الفعل المضارع المعتل الآخر (بالألف ،بالواو،بالياء) 53

المبحث الثاني:التقدير الإعرابي على الحرف الأخير إذا تحرك لالتقاء الساكنين 65

المبحث الثالث: التقدير الإعرابي في الأفعال الخمسة المؤكدة 74

الخاتمة 84

قائمة المصادر و المراجع 88

الفهرس.

مـلـخص

يُعالج هذا البحث ظاهرة الإعراب التّقديري في النّحو العربي ،وهي ظاهرة شغلت الدّارسين قديما وحديثا ، و نظرا لأهميتها ، اقتضت طبيعة البحث تقسيمه إلى : مقدمة وتمهيد،وفصلين وخاتمة، حوَّت أهم النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة ، والتي يُمكن إجمالها في أنّ التقدير الإعرابي ناتج عن عدم صلاحية الحرف الأخير من الكلمة لتحمّل علامة الإعراب ، لكونه حرف علّة ، و الحرف المعتل لا تظهر عليه الحركة الإعرابية لتَعذُر نُطقِها أو ثِقَلِها .

Résumé

C*ette recherche porte sur le phénomène d'analyse estimé dans la grammaire arabe, et cette étude a préoccupé plusieur chercheurs anciens et modernes, et en raison de son importance requise par la nature de la recherche répartis en: Introduction et préliminaire et deux chapitres et une conclusion qui a englobé les plus importants resultats obtenus par cette étude et qui peut se résumer dans l'estimation de l'analyse résultant de l'absence de validité de la dernière lettre du mot à porter le signe exprès pour être un caractère de voyelle et ne le montre pas l'accent syntaxique ne peut pas se prononce.*